«تسونامى الغلاء» يجتاح الأسواق

«كوبونات الخير».. زكاة الحكومة فى رمضان

مستثمر البورصة «حويط»

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣١٢
الأحد
٤فبراير ٢٠٢٤
٢٣رجب ١٤٤٥

الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«تصدير العقار».. حل سهل لعملة صعبة

«ماكيت» من المطورين لإعادة بناء السوق العقارية

شروط فتح حساب فى أهم 5 بنوك

«هزة» تسعير «تصدع» مشروعات الإسكان الاجتماعى

دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة
من البنك الأهلي المصري
دعم ملوش اخر

احذر
لا تشارك بياناتك أو ارقامك السرية مع أحد

15011
تطبق الشروط والاحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٢٠٠

شركة ميناء القاهرة الجوي
Cairo Airport Company

الخدمة المميزة
Ahlan
Exclusive Service

خدمة أهلاً المميزة

توفرها شركة ميناء القاهرة الجوى

- إنهاء إجراءات السفر والوصول
- مستويات مختلفة للخدمة
- إستراحات مميزة فاخرة
- خدمة ليموزين

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٧-٢٢٧-٢٠٠

الخط الساخن
١٦٧٠٨

exclusive@cairo-airport.com

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

مبادرة تستهدف ٢ مليار دولار سنويًا..

«تصدير العقار».. حل سهل لعملة صعبة

كتب – عبد الفتاح فتحي:

فى خطوة تستهدف زيادة تدفق العملة الصعبة من الخارج، أوشكت مبادرة جديدة لبيع العقارات بالدولار أن ترى النور، حيث تعكف الحكومة على مناقشة آليات تنفيذها مع المطورين العقاريين.

لن تقتصر هذه المبادرة على المصريين العاملين بالخارج فقط كما فى مبادرة استيراد السيارات، بل ستتاح للأجانب أيضًا، إذ تستهدف الدولة تحقيق ملياريّ دولار سنويا من عائداتها، بحسب وثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصرى (٢٠٢٤-٢٠٣٠).

وقد بلغت حصيلة الدولة من تصدير العقار أكثر من ٣٠٠ مليون دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام المالى الحالى ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (يوليو –سبتمبر ٢٠٢٣)، وفقا لبيانات البنك المركزي.

وكانت الحكومة قررت فى يوليو الماضى إلغاء الحد الأقصى لعدد العقارات التى يمكن للأجانب تملكها فى البلاد، بشرط سداد ثمنها بالعملة الصعبة ومن خلال تحويل مصرفى لبنك مملوك للدولة. وقد كان القانون ينص -قبل التعديل- على أن الأجنبى لا يحق له إلا تملك عقارين اثنين فقط وفى مدينتين مختلفتين.

وتتوقع الحكومة أن تحقق هذه المبادرة طفرة فى أداء البورصة المصرية، وتسرّع نمو مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة ومثيلاتها من المدن الجديدة، وتحفّز الطلب على العقارات المحلية، فضلا عن تحقيق تدفق دولاري، وكذا إحداث انتعاشة لأحد أهم القطاعات التنموية، وفقا لتصريحات سابقة لرئيس الوزراء مصطفى مدبولي.

وقال المهندس فتح الله فوزي، رئيس لجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الأعمال المصريين، إن المبادرة تتضمن طرح وحدات عقارية بمختلف أنواعها السكنية والإدارية والتجارية، للبيع للمصريين العاملين فى الخارج والأجانب بالدولار، فى مقابل حصول العميل على خفض فى قيمة الوحدة عند التعاقد، يصل إلى استرداد نحو ٨٠ بالمئة من قيمتها بعد مرور ١٠ أعوام.

وأوضح فى تصريحات تلفزيونية، أن فكرة المبادرة هى أن يدفع المصريون العاملون بالخارج أو الأجانب ثمن الوحدة بالدولار «كاش»، بعد عمل نسبة الخصم للسداد الفوري، على أن تحصل الدولة على هذه الحصيلة الدولارية، وتقوم هى بضمان وزارة المالية بسداد ثمن الوحدة بالجنيه المصرى للمطور العقارى بالتقسيط على المدة الزمنية التى يبيع بها الوحدة السكنية.

وتابع أن الدولة ستدفع لمالك الوحدة ٨٠ بالمئة من المبلغ الذى دفعه بعد ١٠ سنوات بالدولار أو ما يعادله بالجنيه المصرى بسعر الدولار حينها، مضيفا «معنى كده أن الوحدة ستقف عليه بـ١٠ بالمئة فقط من ثمنها".

وقال المهندس فتح الله فوزي، إن المبادرة تتضمن حوافز مقترحة للمطورين كالسماح للمطور بالحصول على قروض من البنوك بضمان الإيرادات المستقبلية للوحدات المباعة ضمن المبادرة.

من جهته، أكد المهندس طارق شكري، وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، ورئيس غرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية أن المبادرة تخص فقط المصريين العاملين بالخارج والأجانب، وليس المصريين فى الداخل لضمان تدفق عملة أجنبية إلى السوق المصرية.

وقال فى تصريحات صحفية، إن المبادرة المقترحة تضم عددا من المحاور أهمها أن تكون الوحدات جاهزة للتسليم للعملاء، موضحا أن الحكومة ستؤسس شركة تتولى حصر الوحدات التى ستدخل ضمن المبادرة، وتسويقها وتصديرها للخارج سواء للمصريين أو العملاء الأجانب، ويتم تحويل ثمن الوحدة من الخارج، مشيرا إلى أنه سيتم سداد قيمة الوحدة المباعة بنظام «الكاش».

وقال الدكتور أحمد شلبى رئيس مجلس العقار المصري، فى تصريحات سابقة له، إن هناك إقبالًا قويًا من العملاء المصريين داخل مصر وخارجها على شراء العقارات، وهو ما يعكس الثقة فى العقار باعتباره ملاذًا آمنًا للاستثمار، كما يؤكد وجود طلب قوى وحقيقي، وذلك رغم التحديات الاقتصادية العالمية التى أثرت على كافة دول العالم.

فى السياق، استمع الدكتور وليد عباس نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية لقطاع التخطيط، إلى مقترحات عدد من المطورين العقاريين حول آليات تنفيذ المبادرة، فى اجتماع تناول الجوانب التمويلية والحوافز المالية المقترحة، لتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار فى سوق العقار المصرية، وكذا الحوافز المقترحة لمشاركة المطورين العقاريين فى المبادرة، من خلال طرح وحدات من مشروعاتهم، باستخدامات متنوعة (سكنية - تجارية - إدارية - غيرها)، على مستوى الجمهورية.

وقال الدكتور عبد الخالق إبراهيم، مساعد وزير الإسكان للشئون الفنية، إن الاجتماع ناقش أيضا الآليات المقترحة لتنفيذ المبادرة، مما يسرع بدخولها حيث التنفيذ، كما تم الاستماع إلى الآراء والأفكار والمقترحات المتنوعة من المطورين العقاريين، والتى سيتم دراستها مع الجهات المعنية، وكذا الإجابة عن تساؤلاتهم.

وأفادت تقارير بأن بعض المطورين طالبوا خلال الاجتماع بإجراء تعديل تشريعى يسمح لهم بداية بالبيع بالدولار لوحدات فى السوق المحلية، وثانيا إتاحة تحصيل العوائد من العملة الخضراء مع بقائها فى أرصدتها البنكية وتحت الرقابة، لاستغلالها فى استيراد المعدات اللازمة فى أعمال التشييد على غرار مواد الإليكتروميكانيكال والكهربائية، التى تعانى الشركات حاليا عدم القدرة على توفيرها وارتفاع تكاليفها بصورة مستمرة.

وأكد مسئولو الإسكان، فى ختام ذلك الاجتماع أن الوزارة منفتحة على تلقى مختلف الأفكار والمقترحات من المطورين العقاريين، ودراستها مع الجهات المعنية لإنجاح المبادرة.

لتعويض شركات المقاولات..

«هزة» تسعير «تصدع» مشروعات الإسكان الاجتماعى

تقرير: ياسمين عبد الفتاح

خسائر كبيرة تعرض لها قطاع المقاولات بمصر بعد ارتفاع معدلات التضخم والزيادة الهائلة فى أسعار الخامات؛ مما خلق مشاكل تعيق تنفيذ بعض المشروعات الحالية، حيث إن التعاقدات أقل بكثير من أسعار التكلفة النهائية لإنهاء المشروعات، لذلك أصبحت المطالبة بزيادة أسعار التعاقد أمر ضرورى لمساندة هذا القطاع، الذى يوفر ملايين من فرص العمل، ويساهم فى تأسيس بنية تحتية وعمرانية وعقارية تزيد من فرص الاستثمار بمصر.

يقول اللواء هشام بلال رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية للبنوك: إن الحكومة تبذل مجهودات كبيرة فى مساندة قطاع المقاولات وتعويضه عن خسائر فروق الأسعار، وذلك بتوجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي، لافتًا إلى صدور قرارات وزارية بتشكيل لجان لصرف تعويضات لشركات المقاولات.

وأوضح «بلال» أن وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية تقوم كل شهر بحساب التكلفة وفقًا لأسعار الخامات ومواد البناء فى وقتها، وفى نفس السياق تحدد اللجنة هامش الربح المخصص للشركة المسندة لها المشروع، من أجل تنفيذ كافة المشروعات المتفق عليها على أرض الواقع والخروج من التحديات الحالية بأمان.

من ناحيته، ناشد محمد عبد الرؤوف أمين صندوق اتحاد مقاولى التشيد والبناء وعضو لجنة التعويضات بوزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، بضرورة صرف مستحقات وتعويضات لشركات المقاولات خاصة فى ظل ارتفاع معدلات التضخم والزيادة الهائلة فى أسعارالخامات.

ودعا «عبد الرؤوف» إلى ضرورة زيادة أسعار التعاقدات لتنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعى لشركات المقاولات، من خلال إعادة تسعير تكلفة إنشاء وحدات الإسكان الاجتماعى طبقا للأسعار الحالية، حتى تستطيع الشركات الوفاء بالتزاماتها، وحتى لا تتعرض إلى التوقف.

واقترح عضو لجنة التعويضات، مد ٦ أشهر إضافية لتسليم المبانى السكنية والإدارية و٨ أشهر لمشروعات الطرق نتيجة تعثر بعض الشركات لقلة وجود خامات، مشيرًا إلى الظروف التى تعرضت إليها بعض شركات المقاولات، منها عدم توافر مادة البيتومين بشكل كاف، وهى المادة المسئولة عن رصف الطرق؛ لذا طالب بأهمية عدم توقيع غرامات تأخير على تلك الشركات.

ومن جانب آخر، قال المهندس خالد المهدى رئيس جمعية خبراء التقييم العقاري: إن العقد شريعة المتعاقدين، وإنه لا يوجد ارتفاع فى أسعار العقارات ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعى الحالي، وعلى الشركات ضرورة الالتزام بالأسعار المتفق عليها.

وتوقع المهدى زيادة طفيفة فى أسعار العقارات الفترة المقبلة، نتيجة لعدم استقرار سعر صرف الجنيه المصرى امام الدولار.

خطة إستراتيجية لوصولها إلى ١٥ مليار دولار..

فتح معابر جديدة لدخول الصادرات المصرية إلى إفريقيا

تقرير: هايدى أشرف

تعد الصادرات نقطة حاسمة لتحقيق النمو المستدام، لذا تستهدف الخطة الاستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية دول قارة إفريقيا لتعزيز تجارة الاستثمار بين مصر والدول الإفريقية وتفعيل الشراكات الاقتصادية المتبادلة.

وتهدف الخطة التنفيذية لتنمية الصادرات المصرية لقارة إفريقيا إلى مضاعفة صادرات مصر للدول المستهدفة لتصل الى ١٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، كما جاءت الاستراتيجية على ثلاث مراحل: الأولى بدأت عام ٢٠٢٢ والتى تضمنت ١٠ دول، بينما بدأت الثانية منذ يناير٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤، والتى تتضمن ٨ دول، أما المرحلة الثالثة فمن المخطط أن تبدأ فى يوليو ٢٠٢٤ حتى ديسمبر عام ٢٠٢٥ والتى تتضمن من ٧ إلى ١٢ دولة.

وفى هذا السياق، بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر وافريقيا نحو مليار و٦١١ مليون دولار من قيمة الصادرات السلعية المصرية للقارة الافريقية، بينما تبلغ ٥٠٦ ملايين دولار من قيمة الواردات المصرية من القارة الافريقية، وذلك بإجمالى ٢ مليار و١١٧ مليون دولار، وعن الدول التى زادت الصادرات المصرية فى قارة افريقيا (ليبيا والسودان والجزائر والمغرب وتونس)، كما بلغت قيمة الصادرات المصرية للأسواق الليبية الى ٣١٧ مليون دولار، بينما وصلت قيمة الصادرات المصرية للأسواق السودانية بنحو ٢٢٦ مليون دولار، اما عن الأسواق الجزائرية فبلغت الصادرات لـ ٢١٧ مليون دولار، بينما الأسواق المغربية فبلغت الصادرات المصرية فيما يصل لـ ١٩١ مليون دولار، فبلغت قيمة الصادرات المصرية للأسواق التونسية الى ٨٦ مليون دولار.

ووفقا لخريطة إمكانات التصدير «Export Potential Map»، فتتمثل أبرز السلع ذات الإمكانات التصديرية الأكبر من مصر الى الأقاليم الافريقية فيما يلي:

فى دول وسط افريقيا يتم تصدير المنتجات المعدنية، والمواد الغذائية، والبلاستيك، والمطاط، حيث تظهر المنتجات الغذائية من أكبر الفرص التصديرية من مصر الى دول وسط افريقيا، مما يمنح ذلك فرصاً لتحقيق صادرات اضافية بقيمة تصل الى ٢٠ مليون دولار، كما تتمثل السلع التصديرية بدول غرب وشرق افريقيا فى المنتجات المعدنية، والبلاستيك والمطاط والاسمدة، ويظهر البلاستيك والمطاط، الفرصة الأكبر من الصادرات من مصر لدول غرب وشرق افريقيا، مما يمنح فرصاً لتحقيق صادرات إضافية تصل بنحو ١٠٦ ملايين دولار لدول غرب افريقيا، و ١٦٩ مليون دولار لدول شرق افريقيا.

وفى سياق متصل، يتوقع البنك الدولى مكاسب من التنفيذ الفعلى لمنطقة التجارة الحرة لقارة افريقيا بحلول عام ٢٠٣٥، وتتمثل هذه المكاسب بزيادة تصل الى ٧٪ من الدخل المتوقع فى القارة الأفريقية وذلك بحلول عام ٢٠٣٥، ومن المتوقع خروج ٤٠ مليون شخص من دائرة الفقر بالقارة الافريقية، كما يتوقع وجود ١٧,٩ مليون فرصة عمل جديدة، ونتيجة التخفيضات فى الحواجز غير الجمركية على السلع والخدمات وتحسينات تدابير تيسير التجارة عبر معظم حدود القارة الافريقية فإنها تمثل ثلث مكاسب الدخل المحتملة والتى تبلغ ٤٥٠ مليار دولار أمريكي.

وتأتى مصر ضمن الدول الافريقية الأعلى على مستوى أداء التكامل الافريقي، وفقا لمعايير مؤشر التكامل الافريقى الصادر عن بنك التنمية الافريقي، كما يتم فتح أسواق افريقية متعددة امام الصادرات المصرية وزيادة فوائض موازين التجارة التى تحققها مصر مع الجول الافريقية، وبالتالى سيتم خفض تكلفة الإنتاج للمنتجات المصرية من خلال اتاحة الفرصة للحصول على المواد الخام والسلع الأولية من الدول الافريقية بدون تعريفة او بتعريفة جمركية اقل، ونتيجة لذلك سيتم فتح فرص كبرى امام التعاون الاستثمارى خاصة فى ظل إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار فى افريقيا.

المصريون يعانون مع جنون الأسعار..

«تسونامى الغلاء» يجتاح الأسواق

ارتفاع الدولار وغياب الرقابة على التجار والحكومة تستنجد بصندوق النقد

كتب – رأفت كمال:

موجة عنيفة من ارتفاعات الأسعار ضربت الأسواق المصرية خلال الأيام الأخيرة، حيث شهدت بعض السلع ارتفاعات جنونية تجاوزت ١٠٠٪، ووصلت أسعار الذهب والحديد والأخشاب إلى أرقام قياسية، وطالت نيران الغلاء اللحوم والدواجن والسكر والأرز والخضار والفاكهة ورغيف العيش ومنتجات الألبان، وغيرها من السلع والخدمات، ورغم تحركات الحكومة فى أكثر من اتجاه لمواجهة هذا الطوفان ولكنها فشلت فى مواجهة استمرار ارتفاع الأسعار، فى ظل أزمة شح العملة الصعبة التى تفاقمت بسبب تداعيات الحرب فى غزة، وانخفاض إيرادات قناة السويس بعد الهجمات على السفن التجارية فى البحر الأحمر، بالإضافة إلى تراجع إيرادات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج.

وبالتزامن مع هذه الأزمة العنيفة التى تمر بها مصر خفض صندوق النقد الدولى فى تقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى يناير ٢٠٢٤» توقعاته لنمو الاقتصاد المصرى خلال العام المالى الجارى ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ بنسبة ٠,٦٪ حيث توقع أن ينمو اقتصاد مصر بنسبة ٣٪ خلال السنة المالية الحالية مقابل توقعات سابقة فى أكتوبر الماضى بنمو ٣,٦٪، كما خفض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد المصرى خلال العام المالى المقبل إلى ٤,٧٪ بدلا من ٥٪ كما خفضت وكالة «موديز» فى يناير الحالى نظرتها المستقبلية لتصنيف الإصدارات الحكومية المصرية من مستقرة إلى سلبية وذلك بعد أن سبقتها وكالتا «فيتش» و«ستاندرد آند بورز» بتخفيض التصنيف.

خالد الشافعى

ويقول الدكتور خالد الشافعى الخبير الاقتصادى أن عدم قدرة الحكومة على الرقابة والتفاعل مع السوق أحد أهم أسباب ارتفاعات الأسعار حيث لم تتمكن الحكومة من القضاء على سيطرة بعض التجار على عدد مهم من السلع الأساسية والاستراتيجية ما تسبب فى موجات من الزيادات فى جميع أسعار السلع وأصبح هناك أكثر من سعر لكل منتج، مشددًا على ضرورة تفعيل الرقابة الإيجابية للحد من الزيادات العشوائية فى الأسعار فالأسواق لن تشهد أى تراجع فى الأسعار قبل إحكام الرقابة والقضاء على عشوائية التسعير والزيادات غير المنطقية التى يفرضها كبار التجار والمصنعين على السلع والمنتجات.

وأشار الشافعى إلى أن الشركات تسعر الدولار بطريقة غير طبيعية ويدعون ارتفاع تكلفة الإنتاج والتجار يرفعون الأسعار بطريقة عشوائية وبعض الناس الذين لديهم القدرة الشرائية يقومون بشراء بعض السلع بأسعار مرتفعة وغير حقيقية وبالتالى تكون انطباعًا بأن هناك أموال فى مصر وأن الغلاء لم يسبب مشكلة ولم يؤثر على البيع والشراء، مشددًا على أن ارتفاع الأسعار سببه الرئيسى ليس عالميًا ولكن لأسباب داخلية ترجع إلى تقلبات سعر الصرف فى السوق السوداء خلال الفترة الماضية حيث تجاوز سعر الدولار حاجز الـ ٧٠ جنيهًا دون أن نرى أى تدخل من الحكومة أو تقديم حلول واقعية وقريبة للأزمة.

مصطفى بدرة

ويرى الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى إن جميع الأزمات المتعلقة بالسلع فى مصر مرتبطة بشكل مباشر باستمرار توسع ظاهرة الاحتكار مع عدم وجود رقابة قوية على السوق ما تسبب فى ارتفاع أسعار الكثير من السلع بنسب قياسية مشيرًا إلى إن الأزمة ليس لها علاقة بما تشهده سوق الصرف أو الارتفاع الكبير فى سعر صرف الدولار وإن كان لها علاقة غير مباشرة لكنها لا تتسبب فى رفع الأسعار بهذه النسب ولكن الأزمة الحقيقية فى قيام عدد كبير من كبار التجار بتخزين كميات ضخمة من السلع لتعطيش السوق وبيعها بأسعار تقترب من ضعف السعر الرسمى وهو ما يتطلب وجود رقابة قوية على السوق.

وطالب بدرة من الحكومة أن تضع حدًا لكل هذه التجاوزات وتضع رؤية شاملة تكون قادرة على إحداث رقابة فعالة وحقيقية على ما يجرى داخل السوق لأن انضباط السعر فى داخل الأسواق من شأنه إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح.

ويقول الدكتور محمد عبد العال الخبير المصرفى إن أى زيادة فى سعر صرف الدولار من قبل البنك المركزى ستنعكس على فاتورة الاستيراد الأمر الذى ينعكس على زيادة معدل التضخم لافتًا إلى أنه من الأفضل الحفاظ على استقرار سعر الصرف لحين توفير سيولة دولارية من مصادر بعيدة عن الاحتياطى والديون وتكون كافية لتغطية احتياجات السوقين الرسمية والموازية ومعها نستطيع العودة لسياسة مرنة لسعر صرف العملة وبالتالى نستطيع التخلص من هذه الأزمة المستمرة منذ سنوات.

ويرى هيثم الجندى الخبير الاقتصادى أن الأزمة الحقيقية فى مصر ترجع إلى وجود سوقين للدولار مع عدم وجود وفرة الدولار وهذا تسبب فى تراجع الاستثمارات فلن يأتى مستثمر فى دولة بها سعران للعملة ومع عدم وجود استثمارات جديدة لن يوجد إنتاج وبالتالى تتفاقم الأزمة، لافتًا إلى أن بعض المنتجين والمصنعين تركوا أعمالهم الأساسية وتفرغوا للمتاجرة فى الدولار والذهب، مطالبًا بتغيير السياسات الاقتصادية فى مصر قبل أن تخرج الأزمة عن السيطرة والسعى إلى زيادة القرض من صندوق النقد الدولى مع جودة إنفاق أموال القرض حتى نتحصل على شهادة ثقة نستخدمها لجذب استثمارات أجنبية جديدة تنعش الاقتصاد المصرى سريعًا كذلك العمل على حلول مستدامة لأزمة الدولار ومن أهمها الاهتمام بالصناعة والإنتاج المحلى لجذب الاستثمارات وزيادة الصادرات.

إلى جانب معارض «أهلًا»..

«كوبونات الخير».. زكاة الحكومة فى رمضان

كتبت- سها يحيى

مع اقتراب شهر رمضان المبارك، أعلنت وزارة التموين عدة إجراءات لتوفير السلع الغذائية الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، حيث بدأت فى تجهيز معارض «أهلًا رمضان» بالتنسيق مع الغرف التجارية لتوفير السلع بأسعار مخفضة، بالإضافة إلى توفير كوبونات سلعية بفئات مختلفة وطرحها للشراء من جانب المواطنين لتوزيعها على الأسر الأكثر احتياجًا لشراء مستلزماتهم الغذائية من المجمعات الاستهلاكية وفروع جمعيتي.

وتنطلق معارض «أهلًا رمضان» اعتبارًا من يوم ١٥ فبراير حتى ١٥ مارس المقبل، ومن المقرر أن تتضمن المعارض مختلف السلع الغذائية وعلى رأسها «السكر والدقيق والأرز والأجبان والزيوت»، بالإضافة إلى يوميش رمضان.

وقال على المصيلحي، وزير التموين، إنه سيتم إنشاء معرض رئيسى بكل محافظة، على أن تُقام ٣ معارض فرعية بنفس المحافظة، فضلًا عن الشوادر والسيارات المتنقلة المنتشرة بمختلف أرجاء المحافظات، لافتًا إلى أن الشركة القابضة للصناعات الغذائية بشركاتها التابعة ستشارك فى معارض «أهلًا رمضان» بالمحافظات والمعرض الرئيسي، وسيتم تكثيف المعروض من السلع والمنتجات الغذائية.

وأوضح وزير التموين أن فئات الكوبونات ٥٠ و١٠٠ و١٥٠ و٢٠٠ و٢٥٠ و٣٠٠ جنيه للكوبون الواحد، مشيرًا إلى أنه يمكن للمواطن شراء أى كمية، ويمكن صرف السلع من داخل فروع المجمعات الاستهلاكية أو من فروع التجزئة بشركات الجملة أو من معارض «أهلًا رمضان»، التى تتواجد بها الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، ليتمكن المواطنين القادرين من شراء «كوبونات الخير» وتوزيعها على المواطنين غير القادرين.

وبجانب معارض «أهلًا رمضان»، أعلنت الوزارة طرح كوبونات سلعية بفئات مختلفة للشراء من جانب المواطنين أو الجهات الراغبة فى توزيعها على الأسر الأكثر احتياجًا لشراء مستلزماتهم الغذائية، تُصرف من المجمعات الاستهلاكية ومنافذ جمعيتي، ويتمكن حامل الكوبون من صرف الكوبون كسلع حسب قيمة كل بون، ولن يسمح باستبدال البون بنقود، واستخدامه لمرة واحدة فقط.

وعن جهود الدولة للتخفيف عن المواطنين قبل الشهر الكريم، أكد محمود العسقلاني، رئيس جمعية مواطنون ضد الغلاء، ضرورة أن تكون التخفيضات فى معارض «أهلًا رمضان» هذا العام كبيرة وليست كالعام الماضي، متابعًا: «الأسعار السنة اللى فاتت كانت فارقه عن بره بحوالى ١٠ و ٢٠٪ بس، لكن السنة دى لازم التخفيضات فى الأسعار تبقى كبيرة لأن حرام الناس تعبانة، فلو الدولة عملت تخفيضات كويسة الناس هتقدر تشترى كل متطلباتها».

وأضاف «العسقلاني»، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن الدولة بدأت بالتحرك لحل أزمة الأسعار قبل شهر رمضان من خلال طرح معارض «أهلًا رمضان»، مشيرًا إلى أن الدولة تعمل على إتاحة السلع بسعر أقل لعمل توازن فى السوق.

وطالب أصحاب الشركات والمصنعين ورجال الأعمال بالدفاع عن شركاتهم وكيانهم فى الاقتصاد المصرى وكيان مصر من خلال ترك فكرة الاحتكار وتحقيق أقل المكاسب، مضيفًا: «مش لازم نكسب فلوس السنة دى مقابل أننا نكسب الوطن، لأن البلد لو أحوالها بقت أسوأ هنروح كلنا فى داهية».

وشدد على ضرورة تكاتف المصريين مع بعضهم البعض خلال الفترة المقبلة فى ظل الظروف الاقتصادية القاسية التى تمر بها البلاد، مؤكدًا أن ما تشهده مصر هذه الأيام لم يحدث من قبل فالارتفاعات فى الأسعار قياسية وحالة التضخم وهمية.

ومن المقرر أن تنتشر أماكن معارض «أهلًا رمضان» ٢٠٢٤ فى محافظة القاهرة: «بالحى السابع أمام موقف الأتوبيسات فى مدينة نصر، والمعصرة أمام محطة مترو المعصرة، وبميدان الباشا فى حى مصر القديمة، ومنطقة دار السلام بشارع الفيوم فى مصر الجديدة»، وفى محافظة الفيوم: «فى شارع أحمد شوقى بوسط مدينة الفيوم، وفى الميادين الرئيسية بمختلف المراكز».

وتوجد فى القليوبية «فى مدينة طوخ بشارع المحكمة بجوار السنترال، قليوب مقابل النادى الرياضى شارع مصرف إسكندر، منفذ شبرا الخيمة ميدان المؤسسة قرب كلية الزراعة، شارع فريد ندا ببنها، كفر شكر، القناطر الخيرية»، وفى الزقازيق: «فى الحسينية بالقرب من مجلس المدينة، ومنيا القمح، وأبو كبير، والعاشر من رمضان ، وههيا، وبلبيس، وشوادر إضافية فى المراكز والمدن».

وفى الدقهلية: «مركز السنبلاوين، مركز المنصورة، مركز شربين، مركز طلخا، مركز بنى عبيد، مركز بلقاس، مركز دكرنس، مركز تمى الأمديد، مركز منية النصر، مركز المطرية، مركز المنزلة، مركز الجمالية»، وفى المنوفية: «معرض رئيسى فى مدينة شبين الكوم، بالإضافة إلى معارض فرعية فى «منور، مدينة السادات، سرس الليان، أشمون، الباجور، قويسنا، بركة السبع، تلا، الشهداء».

وفى الإسماعيلية: «معرض أرض المعارض بمركز شباب الشيخ زايد بحى ثالث مدينة الإسماعيلية، ومعرض نادى المنتزه بعد تطويره، ومعرضين آخرين بمركزى فايد والتل الكبير»، وفى قنا «ميدان الساعة فى قنا، وبجوار مدرسة الشهيد بقنا، مجمع الشركة المصرية بجوار بنك القاهرة فى مدينة قنا، مقر الجمعية المصرية فى منطقة حى المصالح، مدينة قوص بجوار بنك مصر، مدينة قفط، على طريق «مصر- أسوان» الزراعى أمام مدينة دشنا، مدينة نجع حمادي، مدينة فرشوط بالقرب من مقر مجلس المدينة، مدينة أبوتشت».

الادخار فى الأسهم يدفع المؤشر لأعلى مستوى بالتاريخ..

مستثمر البورصة «حويط»

التحوط يسيطر على سوق المال للاحتماء من تآكل قيمة الجنيه مقابل الدولار

كتب- محمد ربيع:

تأكيدًا لما ذكرته «البورصجية» فى عددها السابق، واصلت المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية تحقيق مستويات قياسية جديدة، إذ تجاوز المؤشر الرئيسى «إيجى إكس ٣٠» مستوى ٣٠ ألف نقطة لأول مرة على الإطلاق فى تاريخ سوق المال المصرى وفى طريقه إلى مستوى الـ٣٥ ألف نقطة خلال الفترة المقبلة.

وقفز مؤشر البورصة المصرية الرئيسى (إيجى إكس ٣٠) بنسبة ٣,٨٣٪ ليصل إلى مستوى ٣٠٢٤٧,٣ نقطة، كما زاد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة (إيجى إكس ٧٠) بنحو ٢,١٣٪ ليصل إلى مستوى ٦٩٤٠,٦ نقطة، وشملت الارتفاعات مؤشر (إيجى إكس ١٠٠) الأوسع نطاقًا، والذى زاد بنحو ٢,٣٢٪ ليصل إلى مستوى ٩٨٦٠,٣٨ نقطة.

ويسيطر على المشهد الاقتصادى المصرى اضطراب حركة سعر الصرف نتيجة للفجوة المتسعة بين سعر الدولار فى السوق الرسمية وسعر الدولار فى السوق السوداء. حيث يستقر سعر الدولار عند مستويات الـ ٣١ فى السوق الرسمية ويصعد إلى مستويات أعلى الـ ٧٠ جنيهًا فى السوق الموازي.

وفسّر خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية»، أسباب صعود مؤشرات البورصة خلال الفترة الماضية، مرجعين ذلك إلى احتماء المستثمرين من تآكل قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار، فالتحوط الآن هو السمة العامة فى البورصة المصرية، حيث يسعى الكل إلى تقليل الحيازات من الجنيه والاستحواذ على الأصول لحفظ المدخرات.

استمرار الأداء التاريخي

وأكدت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، استمرار السوق فى تحقيق أداء تاريخى غير مسبوق وإيجابى خلال الفترة المقبلة، مشيرة إلى أن التقلبات فى السوق قد تكون حادة، ولذا يتطلب اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة للراغبين فى دخول السوق، لا سيما وأن ادخار الأموال فى الأسهم يعتبر نصيحة جيدة للغاية.

وأوضحت «رمسيس» أن المخاوف من انخفاض القيمة الشرائية للجنيه يدفع المتعاملين للتحوط عن طريق شراء الأسهم كبديل استثمارى آمن يسهل تسييله مع زخم السيولة فى السوق، لافتة إلى أن مؤشرات البورصة تواصل إحراز مستويات تاريخية جديدة على الرغم من التصعيد فى المنطقة وتداعيات الحرب؛ بسبب مخاوف المستثمرين من انخفاض العملة، والتحوط من التضخم.

وأوضحت أن الحكومة المصرية الآن منهمكة فى زيادة الحصيلة الدولارية، من خلال برنامج الطروحات الحكومية، وذلك من أجل الاستعداد لتحريك صرف الجنيه، لأنه بدون حصيلة دولارية لا يمكن حماية الجنيه من المضاربات خلال الفترة المقبلة.

إعادة تسعير الأسهم

ورأى محمد جاب الله، خبير أسواق المال، أن بورصة مصر سجلت قمة جديدة أعلى ٣٠ ألف نقطة مدعومة بشراء مؤسسى من المصريين والعرب والأجانب، مرجعًا أسباب القمم التاريخية التى تسجلها البورصة إلى توقعات خفض الجنيه المصرى أمام الدولار.

وأكد «جاب الله» أن أداء المؤشرات المصرية «إيجابي»، خاصة فى ظل استمرار العوامل التى أدت إلى صعودها فى ٢٠٢٣ بصورة أكثر قوة فى ٢٠٢٤، مرجحًا أن تسجل البورصة ٣٥ ألف نقطة على المدى القصير.

ورجح عدم حدوث «تعويم للجنيه» فى الوقت الحالي، ولكن نظرًا لانخفاض قدرته الشرائية يتم إعادة تسعير الأسهم طبقا للقدرة الشرائية الحقيقية للعملة مما يدفع السوق إلى مستويات غير مسبوقة.

قمم تاريخية جديدة

وتوقعت دعاء زيدان، خبير أسواق المال، أن يستمر أداء المؤشر الرئيسى فى الصعود ليسجل قممًا تاريخية جديدة خلال الفترة المقبلة نتيجة ضخ السيولة فى السوق بعد فك شهادات الإيداع السنوية ذات العوائد ٢٥٪، مشيرة إلى أن المستثمرين يتجهون للتحوط بالفعل من ارتفاع أسعار الدولار والتذبذب الذى يشهده سوق الذهب للتحوط فى الأسهم.

كما توقعت «زيدان» أن تحقق السوق المصرية ثلاثة أمثال المكاسب التى حققتها فى ٢٠٠٨ حينما ارتفعت ١٢ ألف نقطة، لا سيما فى ظل تثبيت البنك المركزى المصرى أسعار الفائدة ٦ مرات، مقابل زيادتها مرتين خلال اجتماعى مارس وأغسطس من العام الماضي.

البورصة ملاذ آمن للمستثمرين

بدوره، قال محمد ماهر رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية: «نستطيع القول إن البورصة المصرية أصبحت ملاذًا آمنًا بامتياز للمستثمرين المتحوطين من التضخم أو تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار».

وأضاف «ماهر»، أن «البورصة فى طريقها لتكون منفردة فى جذب حائزى السيولة من المصريين لسهولة الدخول فيها والخروج منها وفى ظل بوادر تراجع فرص العقارات التى تعد بطيئة فى عمليات إعادة البيع نظرًا لأسعارها المرتفعة».

وأكد رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية أن التحوط الآن هو السمة العامة فى البورصة المصرية، حيث يسعى الكل إلى تقليل الحيازات من الجنيه والاستحواذ على الأصول لحفظ المدخرات.

تتداول بمضاعفات ربحية من ٢ الى ٧ مرات..

الاستثمار فى الأسهم القيادية أفضل من الذهب والعقارات

كتبت- حنان محمد:

يتساءل الكثير من المستثمرين حاليًا عن أفضل أنواع الاستثمار فى ظل الأحداث الاقتصادية التى تؤثر بشكل مباشر على أداء القطاعات الاقتصادية مثل الأزمات الجيوسياسية أو ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الجنيه.

وأكد خبراء سوق المال، أن البورصة فى الفترة الحالية تعتبر سوق جاذب للغاية خاصة مع انخفاض قيمة الجنيه وزيادة التوقعات بإتجاه البنك المركزى نحو اتباع سياسة مرنه بشأن سعر الصرف، موضحين وجود العديد من الشركات تتداول عند مضاعفات ربحية من ٣ مرات إلى ٧ مرات ورأوا أنها أفضل وسيلة للتحوط بعيدا عن الذهب والعقارات.

وقال أحمد مرتضى خبير سوق المال، إنه مع ارتفاع معدلات التضخم يبحث الأفراد دائمًا عن انسب الطرق للحفاظ على قيمة المدخرات سواء كانت بغرض الإنفاق منها على احتياجات المعيشة أو الاستثمار على المدى الطويل بغرض تحقيق أرباح رأسمالية.

لذلك رأى أنه قبل البدء فى أى استثمار من الضرورى تحديد الهدف لكى يتم اختيار الطريق الأنسب، وتتنوع قنوات الإدخار أو الاستثمار بين الشهادات البنكية أو شراء الذهب والأسهم أو العقارات.

وأضاف إنه بمقارنه سريعى بين عوائد أى منها الأفضل خلال آخر ١٠ أعوام نجد أن العديد من الأسهم القيادية حققت ارتفاعات تفوق العائد من الذهب والعقارات وبالطبع الشهادات البنكية إذا قارنا بين تلك الأوعية الادخارية بعضها البعض، وإذا نظرنا إلى الوضع الحالى نجد أن أسعار الذهب فى محلات الصاغة تفوق أسعار الذهب العالمية كذلك بالنسبة للقطاع العقارى فإنه يعانى من تباطؤ فى تداول العقارات بالأونه الأخيرة.

وأشار إلى إنه فيما يخص الاستثمار بالبورصة رأى ان سوق الأسهم جاذب للغاية خاصة مع انخفاض قيمة الجنيه الفترة الماضية وزيادة التوقعات بإتجاه البنك المركزى نحو اتباع سياسة مرنه بشأن سعر الصرف ووجود العديد من الشركات تتداول عند مضاعفات ربحية من ٣ مرات إلى ٧ مرات وهى مضاعفات مغرية جدا للشراء مقارنه بالأسواق الاخرى بذات القطاعات ، كذلك ما نشهده فى أسعار الذهب بمصر من ارتفاع بالرغم من ثبات أو هبوط أسعاره عالميا جعل من البورصة المصرية الوجهة الأكثر تميزاً فى الحفاظ على قيمة الأموال من موجه التضخم الحالية ، مما يجعل للبورصة الافضلية فى الاستثمار خاصة فى الأسهم القويه ماليا.

وتوقع أن تكون أفضل القطاعات المتوقعة الفترة المقبلة قطاع الأسمدة وخدمات النقل والشحن والأغذية والخدمات المالية وبعض شركات قطاع الإسكان وقطاع البتروكيماويات.

وأوضح حسام عيد خبير سوق المال، أن الذهب يعتبر هو الملاذ الآمن للأموال المستثمرة فى ظل الأحداث الاقتصادية التى تؤثر بشكل مباشر على أداء القطاعات الاقتصادية مثل الأزمات الجيوسياسية أو ارتفاع معدلات التضخم عالميا والتى من شأنها تأثير سلبى على مناخ الاستثمار بشكل عام الأمر الذى يدفع المستثمرين نحو ضخ استثماراتهم وتدفقاتهم النقدية إلى الاستثمار بالذهب لانخفاض المخاطرة به باعتباره أفضل وسيلة للتحوط من ارتفاع معدلات التضخم.

وأضاف إنه بعد استقرار الأوضاع وهدوء الأزمات وانخفاض حدتها تستقر الأسعار وقد يكون العائد على الاستثمار بالذهب ضعيف جدا بعد خروج الاموال المستثمرة من الملاذات الآمنة للأموال واتجاهها إلى القطاعات الإنتاجية مرة أخرى.

اما الاستثمار بالدولار فهو نوع من أنواع المضاربة ذات المخاطرة المرتفعة والذى يشكل خطرا كبيرا على رؤوس الأموال لأنه يعتمد بشكل أساسى على التوقعات بتحريك جديد لسعر الصرف والتى من شأنها تزيد من معدلات المخاطرة لعدم وجود أحداث جوهرية تضمن تحقيق عائد على الاستثمار.

ورأى أن شهادات الادخار أو أدوات الدخل الثابت ذات العائد المتوسط الخالى من المخاطر يعتبر هو نوع من أنواع الاستثمارات المالية التى لا تشكل أى مخاطرة على رؤوس الاموال المستثمرة والتى تعتبر الأكثر أمانا للاموال المستثمرة والذى شهدت إقبالا كبيرا من المستثمرين الأفراد والمؤسسات أيضا خلال الفترة الأخيرة وذلك لارتفاع العائد الخالى من المخاطر وتسجيل مستويات قياسية على مدار الـ ٢٠ عاما الماضية.

ورأى أن الاستثمار بالأسهم بالبورصة المصرية هو أفضل أدوات الاستثمار فى الوقت الراهن الذى يجمع ما بين العائد المرتفع والمخاطر المنخفضة والذى يعتبر أيضا هو أفضل وسيلة للتحوط من ارتفاع معدلات التضخم أو تحريك جديد لسعر الصرف واتباع سياسة صرف أكثر مرونة وذلك من خلال الاستثمار بالأسهم القيادية والشركات الرائدة فى مجالاتها فى مختلف القطاعات الاقتصادية والتى تنجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الأرباح بالقوائم المالية السنوية وبالتالى يكون هناك توزيعات أرباح سنوية مرتفعة وارتفاع قيمة رأس المال المستثمر بارتفاع القيمة السوقية للشركات المدرجة، وارتفاع أيضا القيم العادلة لأغلبها، الأمر الذى يؤكد أن الاستثمار بالأسهم هو أفضل وسيلة للتحوط من ارتفاع معدلات التضخم أو تحريك جديد لسعر الصرف.

من «الشيخ» للمتعاملين فى السوق: «استثمر صح»

كتب- أحمد عبدالمنعم:

شارك أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية بقاعة «ديوان الشعر» بمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته الخامسة والخمسين، فى جلسات برنامج «المؤسسات الثقافية المصرية» تحت عنوان «استثمر صح» وعدد من الاقتصاديين.

وقال أحمد الشيخ، إن الاستثمار بسوق المال المصرية يُعد خطوة مهمة وجيدة لمن يريد الاستثمار فى أمواله والحفاظ على قيمتها، خاصة وأن إجراءات الاستثمار بالبورصة أصبحت أسهل من خلال تطبيقات إلكترونية؛ لتيسير إجراءات التكويد فى البورصة والمتابعة، وهناك استثمارا آخر من خلال صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ ولدينا خبرات عظيمة تحقق كل المتطلبات لمختلف العملاء.

أوضح «الشيخ»، أن كل قطاع فى العالم لديه مخاطر بطبيعة الحال ولكن للتغلب عليها يجب الاستعانة بالشركات المتخصصة والدراسات التحليلية الدقيقة من أجل اتخاذ القرارات الصائبة وتحقيق المكسب من خلال الأوقات المناسبة لتنفيذ الشراء أو البيع، والبورصة بشكل عام بمختلف قطاعتها تحتاج لدراسة واعية وتحليل مالى دقيق كى نستطيع تخفيف حدة المخاطر، وهذا علم كبير يستحق الدراسة.

وأشار إلى أنه يجب دراسة البورصة للخوض فى مثل هذه التجربة المثمرة بشكل صحيح، ويعد هذا السوق سوقا واعية للنهوض بالاقتصاد المصرية والتقليل من فجوة التضخم العالمى فبدلا من احتفاظ الأفراد بأموالهم بالمنازل نجد البورصة اتجاه هام وحيوى كشريك فى الشراكات الكبرى من خلال شراء الأسهم المختلفة وأتمنى أن تشهد الفترة المقبلة زيادة فى عدد الشركات المقيدة بالبورصة لما لها من مزايا عدة.

قال «الشيخ»، إن «الأوراق المالية» هى استثمار خاص للعميل ومباشر يسمح بالتداول مباشرة والتحكم فى شراء السهم وبيعه، أما «صناديق الاستثمار» وتجميع القوة الشرائية أهم أسباب نجاح العملية من الأف للياء وهى أكثر أمانًا.

تهديد سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار السلع..

الاقتصاد العالمى يغرق فى البحر الأحمر

كتب- محمود نبيل:

لم تحتاج الأزمة المشتعلة فى الشرق الأوسط منذ بدء العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة فى ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أكثر من شهرين لتلتهم نيرانها جبهات أخرى فى المنطقة، وعلى رأسها البحر الأحمر، والذى تأثرت حركة الملاحة فيه، على خلفية استهداف جماعة الحوثى للسفن المتجهة إلى إسرائيل أو تتعامل معها بأى شكل.

وكان لهذه التوترات أثرها الواضح على الاقتصاد العالمى بشكل عام، والدول المطلة على البحر الأحمر على وجه الخصوص، لا سيما وأن البحر الأحمر يظل أحد أهم الممرات الملاحية على مستوى العالم.

وفيما اعتُبر أبرز الآثار المتوقعة للتهديدات الأمنية فى البحر الأحمر، حذّر صندوق النقد الدولي، خلال تقرير تضمن توقعات مُحدّثة لأداء الاقتصاد العالمى فى عام ٢٠٢٤، من أن التعافى المرن الذى من المتوقع أن يشهد العالم من وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وأزمة تكاليف المعيشة التى تلت ذلك، يمكن أن يتعرض للخطر بسبب الهجمات على سفن الحاويات فى البحر الأحمر، الأمر الذى يشكل خطورة واضحة، تتمثل فى إرباك سلاسل التوريد، ومن ثم التسبب فى ارتفاع حاد فى أسعار السلع الأساسية.

وتوقع الصندوق الدولى بلوغ متوسط التضخم العالمى ٥,٨٪ هذا العام، من ٦,٨٪ فى عام ٢٠٢٣، مما يعكس تراجع أسعار الطاقة وتخفيف الضغوط على أسواق العمل، إلا أن الاضطرابات الأخيرة فى تدفق التجارة العالمية عبر البحر الأحمر، أدت إلى زيادة خطر ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية.

ومنذ الوهلة الأولى لتصاعد وتيرة هجمات البحر الأحمر، قررت العديد من شركات شحن الحاويات الكبرى، وعلى رأسها «ميرسك»، بتحويل سفنها بعيدًا عن الممر المائي، كما اضطرت بعض ناقلات النفط إلى اتخاذ مسارات أطول، وهو الأمر الذى من شأنه إثارة مخاوف بشأن تجدد الارتفاع فى التضخم العالمي، حسب توقعات الصندوق.

وقال صندوق النقد الدولي: «الهجمات المستمرة فى البحر الأحمر – الذى يتدفق من خلاله ١١٪ من تدفقات التجارة العالمية – والحرب المستمرة فى أوكرانيا، تهدد بتوليد صدمات سلبية جديدة فى الإمدادات للتعافى العالمي، مع ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة والنقل».

وأضاف أن امتداد الحرب التى تخوضها إسرائيل فى قطاع غزة، إلى صراع أوسع فى الشرق الأوسط، من شأنه أن يهدد النمو العالمي، لا سيما وأن المنطقة مصدر لحوالى ٣٥٪ و١٤٪ من صادرات النفط والغاز العالمية على التوالي.

من جانبه، قال فابريس ماي، الرئيس العالمى للشحن فى مجموعة بورصة لندن: «لا يمكن التقليل من أهمية قناة السويس والبحر الأحمر للتجارة العالمية، ولذلك فإن تأثير هذا الصراع كبير، قد يؤدى إلى اتخاذ قرارات صعبة للغاية فيما يتعلق بالتكاليف المالية والمخاطر الأمنية.»

وفى مذكرة بحثية لبنك MUFG الياباني، فإنه من غير المرجح أن يؤدى انقطاع الشحن إلى زيادة كبيرة فى أسعار الطاقة، إلا أن السلع الاستهلاكية ستكون القطاع الأكثر تأثرًا، وبالتالى من المتوقع ارتفاع التضخم، وذلك بالتزامن مع توقعات البنوك المركزية فى البدء بخفض أسعار الفائدة.

وقال: «الأهم من ذلك، أننا نعتقد أنه من غير المرجح أن يكون للاضطرابات تداعيات مستدامة على الطاقة، وتحديدًا النفط الخام والغاز الطبيعى المسال، وأسعار السلع الأساسية، لأن إعادة توجيه السفن تعيق سلاسل التوريد العالمية، وليس الإنتاج الحجمي».

وعلى الرغم من تفاؤل البنك اليابانى بشأن الطاقة، فإن وكالة الطاقة الدولية حذرت من تبعات تصاعد وتيرة الصراع فى الشرق الأوسط، والتى أكدت أنها ستؤثر بشكل كبير على تدفقات الغاز الطبيعى المسال فى قارة أوروبا، وذلك على الرغم من الشتاء المعتدل والتخزين الوافر، وكلاهما من العوامل التى أسهمت فى إبقاء أسعار الغاز منخفضة.

تزامنًا مع طرح الشهادات..

شروط فتح حساب فى أهم 5 بنوك

كتب: ياسر جمعه

تشهد الفترة الحالية إقبالاً كبيرًا من المواطنين على فتح حسابات بنكية، تزامنًا مع طرح الشهادات الادخارية بعائد سنوى يصل إلى ٢٣,٥ و٢٧٪، وتتوفر لدى البنوك مجموعة متنوعة من الحسابات المصرفية، ومن بينها الحساب الجارى الذى يستخدم عادة لإدارة الأموال اليومية وإجراء المعاملات المصرفية المختلفة مثل السحب والإيداع والتحويلات. على الرغم من أن معظم البنوك لا تقدم عائدًا على الحساب الجاري، إلا أن بعضها يقدم عائدًا رمزيًا على بعض الحسابات الجارية التى يتم فتحها لديها، ويشار إليها عادة بـ «حساب جارى بعائد».

بالإضافة إلى ذلك، تقدم البنوك أيضًا حساب التوفير الذى يعد وسيلة لتحقيق الأهداف المالية المستقبلية. يتم فتح هذا النوع من الحسابات لغرض حفظ الأموال وتراكمها بمعدل فائدة محدد، ويمكن استخدامه لأغراض مختلفة مثل شراء منزل أو سيارة، أو تعليم الأطفال، أو حتى للتأمين فى حالة حدوث طارئ.

وتفرض جميع البنوك رسومًا عند فتح الحساب، بالإضافة إلى عمولات دورية تُفرض ربع سنويًا لتغطية تكاليف متابعة وإدارة هذه الحسابات. كما تحدد البنوك حدًا أدنىً عند تأسيس الحساب لأول مرة، وتستند إليه فى تحديد معدلات العائد على أنواع الحسابات التوفيرية المختلفة.

البنك الأهلى المصرى

يتيح فتح الحساب الجارى بحد أدنى ٢٥٠٠ جنيه بالعملة المحلية و١٠٠ وحدة للحسابات بالعملات الأجنبية، ويشترط البنك حدًا أدنى بنحو ٣٠٠٠ جنيه لفتح «حساب التوفير»، فيما يتيح حساب «فايدة بلس» بحد أدنى ١٠ آلاف جنيه، وتبلغ مصاريف فتح الحساب للعملاء الحاليين والجدد ٥٠ جنيهًا، و١٠٠ جنيه لحساب «فايدة بلس».

بنك مصر

أتاح البنك لعملائه، إمكانية فتح «الحساب الجارى العادى» بحد أدنى ٢٥٠٠ جنيه للحساب بالعملة المحلية و١٠٠ وحدة للحسابات بالعملات الأجنبية، ويقدم البنك فتح «الحساب الجارى ذى العائد اليومى» بحد أدنى يبدأ من ٥٠,٠٠٠ جنيه ومن دون حد أقصى، ويكون مُعفى من المصروفات الإدارية، وتبلغ مصاريف فتح الحساب للعملاء الحاليين والجدد ٥٠ جنيهًا وفق التعريفة المصرفية، مع وجود حد أدنى لفتح حساب التوفير ٣٠٠٠ جنيه وبالعملة الأجنبية ١٠٠ دولار.

ويشترط بنك مصر لفتح الحساب صورة بطاقة الرقم القومى السارية فقط مع ضرورة إحضار أصل الرقم القومى للاطلاع، كما يمكن فتح حساب للغير بموجب توكيل رسمى يتيح حق فتح الحساب لدى البنك وذلك بعد موافقة الإدارة المختصة.

البنك التجارى الدولى

يقدم البنك التجارى الدولى خدمة فتح «الحساب الجارى Classic» بحد بحد أدنى ٢٠٠٠٠ جنيه للحساب بالعملة المحلية و١٠٠٠ وحدة (دولار أمريكى- يورو- جنيه إسترلينى- الريال السعودى- الدرهم- الريال القطرى) للحسابات بالعملات الأجنبية والعربية، كما يقدم البنك فتح «الحساب الجارى ذو العائد اليومى» بحد أدنى يبدأ من ٥٠,٠٠٠ جنيه ومن دون حد أقصى، فيما يتيح حساب توفير «Everyday Savers»، بحد أدنى ١٠٠ ألف جنيه، وتبلغ مصاريف فتح الحساب الجارى للعملاء الحاليين والجدد ١٠٠ جنيه للعملة المحلية و٥,٥ دولار للحساب بالعمة الأجنبية، وتبلغ مصاريف حساب Everyday Savers ١٠٠ جنيه لعملاء prim وplus، فيما يُعفى عملاء wealth و Private من المصاريف.

بنك القاهرة

بنك القاهرة يتيح إمكانية فتح «الحساب الجارى العادى» بحد أدنى ١٥٠٠ جنيه للحساب بالعملة المحلية و١٠٠ دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى، ويقدم البنك «حساب التوفير» بحد أدنى يبدأ من ١٠٠٠ جنيه أو ١٠٠ (دولار- يورو- جنيه إسترليني)، وتبلغ مصاريف فتح الحساب الجارى فى بنك القاهرة ٦٥ جنيهًا، و٦٠ جنيهًا لفتح حساب التوفير ٦٠ جنيهًا.

البنك الزراعى المصرى

يتيح البنك الزراعى المصرى فتح الحساب الجارى بحد أدنى للأفراد ١٠٠٠ جنيه، وللمزارع ٥٠٠ جنيه إذا كان العميل حاصلا على تمويل استثمارى، و٢٠٠ جنيه حال حصل على تمويل زراعى أكثر من ٢٠٠٠ جنيه، و١٠٠ جنيه إذا كان العميل حاصلا على تمويل زراعى أقل من ٢٠٠٠ جنيه. ويتيح البنك إمكانية فتح حساب التوفير بحد أدنى ١٠٠ جنيه، أو ٥٠ دولارا أمريكيًا ، ٢٠ يورو، ٢٠ جنيها إسترلينيًا للعملات الأخرى. وتبلغ مصاريف فتح الحساب الجارى وفقا للبنك ٥٠ جنيهًا، أما فى حال حساب التوفير فتبلغ ٢٥ جنيها.

بنك مصر يتعاون مع وزارة الهجرة لتقديم خدمات مصرفية للمصريين بالخارج

كتب: ياسر جمعة

وقع بنك مصر مؤخرا بروتوكول تعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، بحضور الوزيرة السفيرة سها جندى وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج ، ومحمد الإتربى – رئيس مجلس ادارة بنك مصر، حيث قام عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر بتوقيع بروتوكول التعاون مع عماد سوريال مساعد وزيرة الهجرة للشئون المالية والإدارية ، بحضورسارة مأمون معاون وزيرة الهجرة لشئون المشروعات و التعاون الدولي، سارة نبيل – معاون وزيرة الهجرة للشئون الاقتصادية ، إيهاب درة – رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفة ببنك مصر، معتز مطاوع – رئيس قطاع التجزئة المصرفة ببنك مصر ولفيف متميز من قيادات بنك مصر والوزارة.

يأتى ذلك فى إطار حرص بنك مصر على تقديم خدمات تتناسب مع احتياجات المواطنين تدعيماً لسياسة الدولة المصرية فى تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفة لأبناء الوطن المقيمين بالخارج.

ويقوم بنك مصر من خلال بروتوكول التعاون الموقع مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج بوضع اليات لخدمة المواطنين المصريين المقيمين بالخارج لتوفير محفزات جديدة لهم من خلال تقديم وتسهيل كافة المنتجات والخدمات المصرفة المتنوعة لتحفيزهم على استثمار أموالهم ومدخراتهم فى مختلف أوجه الاستثمار لما له من مردود على الناتج القومى من خلال تواصل الوزارة مع كافة الجاليات المصرية بالخارج.

وعقب مراسم التوقيع أعربت الوزيرة سها جندى عن بالغ امتنانها بالتعاون مع بنك مصر والذى يأتى فى ضوء توجيهات القيادة السياسية و فى اطار استراتيجية وزارة الهجرة حيث يستهدف البروتوكول بالأساس إيجاد محفزات و تيسيرات جديدة للمصريين بالخارج لتوفير خدمات و منتجات مصرفية و استثمارية لهم بما يؤدى بدوره الى زيادة نسبة تحويلات المصريين بالخارج و التى تمثل مصدر مهم من مصادر العملة الصعبة لمصر ، و أعربت عن تطلعها لمزيد من التعاون المثمر بين وزارة الهجرة و بنك مصر لتوفير الخدمات المخصصة لبنك مصر مؤكدة أن تلبية احتياجات المصريين بالخارج أولوية قصوى لنا و نعمل باستمرار لتنفيذ كل ما يفيدهم و يحقق صالحهم و هذا يتحقق من خلال الكثير من الخدمات التى يقدمها بنك مصر.

ومن جانبه أوضح محمد الإتربى – رئيس مجلس إدارة بنك مصر – أن بروتوكول التعاون مع الوزارة يأتى انطلاقا من حرص بنك مصر على دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة اتساقا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وايمانا من البنك بأهمية تحقيق الشمول المالى و لتمكين كافة شرائح المجتمع من الحصول على كافة المنتجات والخدمات المصرفة التى تلبى احتياجاتهم المختلفة بسهولة ويسر وتقديم محفزات متميزة للمصريين العاملين المقيمين بالخارج للاستثمار فى وطنهم الأم.

وأكد محمد الإتربى – على أن البنك يسعى لتعزيز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية فى الخدمات التى تلبى احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

«المركزى» يساهم فى تطوير مستشفى قصر العينى

ساهم البنك المركزى فى تمويل أعمال تطوير مستشفى القصر العينى بجامعة القاهرة التى تم افتتاحها مؤخرًا، وذلك فى حضور كل من مى أبو النجا وكيل أول محافظ البنك المركزي، و غادة توفيق مستشار المحافظ البنك المركزى للمسؤولية المجتمعية، والدكتورأشرف الحفناوى وكيل محافظ مساعد البنك المركزي، وعدد من قيادات البنك الأهلى المصرى يتقدمهم هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك، ومن جامعة القاهرة، الدكتور محمد عثمان الخشت رئيس الجامعة، والدكتور حسام صلاح عميد كلية طب قصر العينى الجديد.

يأتى ذلك فى إطار دور البنك المركزى المصرى لدعم مشروعات المسؤولية المجتمعية وفى مقدمتها المشروعات الصحية، وفى ضوء الأهمية القصوى التى يوليها البنك المركزى لتحسين مستوى الخدمات الصحية فى المستشفيات الجامعية، بما يتوافق مع رؤية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث ساهم البنك المركزى فى تمويل أعمال تجديد قسم الحالات الحرجة بالمستشفى والتى تضمنت إجراء تحديث شامل لوحدة العزل وإعادة تصميمها وفقًا للمعايير الدولية فى هذا الشأن، فضلا عن إنشاء منظومة تكييف مركزى شاملة التهوية بمشتملاتها لضمان تعقيم غرف المرضى من الميكروبات، إلى جانب تغيير شبكة الغازات الطبية، وإنشاء غرفتين للنفايات وتجهيزات الصرف والتغذية بالمياه والتهوية، وتدشين شبكة تغذية كهربائية ومنظومة للاتصال والإنذار، وغيرها من كافة التجهيزات الخاصة بالبنية التحتية للقسم.

نمو ودائع القطاع العائلى بالعملة المحلية 211.4 % خلال 6 سنوات

كتب: ياسر جمعه

أظهرت بيانات البنك المركزى المصرى نموًا قويًا ومستدامًا فى ودائع القطاع العائلى بالعملة المحلية خلال الفترة من يونيو ٢٠١٧ إلى يونيو ٢٠٢٣.

و ارتفعت هذه الودائع بنسبة كبيرة تبلغ ٢١١,٤٪، لتصل إلى ٤,٥٩٤ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ١,٤٧٥ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٧.

بدءًا من يونيو ٢٠١٧، سجلت ودائع القطاع العائلى بالعملة المحلية فى مصر تطورًا ملحوظًا على مدى السنوات المتتالية، ففى يونيو ٢٠١٧ بلغت قيمة ودائع القطاع العائلى ١,٤٧٥ تريليون جنيه.

وشهدت ودائع القطاع العائلى فى يونيو ٢٠١٨ زيادة ملحوظة لتصل إلى ١,٨٨٥ تريليون جنيه. يعكس هذا النمو القوى ثقة القطاع العائلى فى الاقتصاد والنظام المصرفى، ويعزز قدرة القطاع على توفير التمويل اللازم للاستثمارات والمشروعات.

وفى يونيو ٢٠١٩ استمرت الودائع فى الارتفاع، حيث وصلت قيمتها إلى ٢,٢٢٤ تريليون جنيه، يعكس هذا الارتفاع استمرار تحسن الثقة فى النظام المصرفى والنمو المستدام للاقتصاد المصري.

وواصلت ودائع القطاع نموها الملحوظ فى يونيو ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢,٧٩٠ تريليون جنيه، وفى يونيو ٢٠٢١ وصلت قيمة الودائع إلى ٣,٤٥٤ تريليون جنيه، مما يشير إلى استمرار نمو الودائع بوتيرة قوية.

واستمر النمو فى ودائع القطاع فى يونيو ٢٠٢٢ حيث ارتفعت إلى ٤,١٨٠ تريليون جنيه، وفى يونيو ٢٠٢٣ وصلت قيمة الودائع إلى ٤,٥٩٤ تريليون جنيه. ومن الجدير بالذكر أن هذا النمو الكبير فى ودائع القطاع العائلى يعد عاملًا إيجابيًا للاقتصاد المصرى بشكل عام، فزيادة الودائع تعزز قدرة البنوك على منح القروض وتمويل المشروعات الاقتصادية، مما يسهم فى تعزيز النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل.

رسميًا.. إطلاق بنك «ستاندرد تشارترد» فى مصر

كتب: ياسر جمعة

أعلن بنك ستاندرد تشارترد رسمياً، عن بدء عملياته المصرفة فى مصر بعد حصوله على الموافقة النهائية من البنك المركزى المصري.

ويعد إطلاق البنك لخدماته فى مصر خطوة استراتيجية نحو تعزيز خطط التنمية الاقتصادية من خلال دعم العمليات التجارية ودفع الاستثمار وتدفقات رأس المال فى مصر.

وقد تم هذا الإعلان فى القاهرة بحضور كبار ممثلى البنك بما فى ذلك بيل وينترز، الرئيس التنفيذى لمجوعة بنك ستاندرد تشارترد، وسونيل كوشال، الرئيس التنفيذى الإقليمى لبنك ستاندرد تشارترد فى إفريقيا والشرق الأوسط. هذا وسيقدم البنك خدماته المصرفة للجهات السيادية والحكومية والشركات الكبرى والمؤسسات المالية والشركات العالمية العاملة فى البلاد من خلال مقره الرئيسى فى كايرو فيستيفال سيتي.

وقال بيل وينترز، الرئيس التنفيذى لبنك ستاندرد تشارتر: «هذا الإعلان ، يمكننا من ترسيخ تواجدنا فى المنطقة بفضل تاريخنا العريق منذ ١٠٠ عام، وإن إطلاق عملياتنا فى مصر يعكس الأهمية الاستراتيجية للدولة المصرية، ويبرز المرونة والإمكانات الاقتصادية المتنوعة، وكذلك الآفاق القوية للنمو».

وأضاف وينترز: ومن خلال الاستفادة من شبكتنا العالمية وخدماتنا المتميزة، نهدف إلى الدخول فى المشهد الاقتصادى الديناميكى فى البلاد ودعم تقدمها الاقتصادي».

والجدير بالذكر أن بنك ستاندرد تشارترد كان قد حصل على الترخيص من البنك المركزى المصرى لفتح فرعه الأول فى البلاد فى عام ٢٠٢٢.

بقيمة 5.5 مليار جنيه..

«مصرف أبو ظبى الإسلامى» يدير تمويلاً مشتركًا لصالح «جيزة سيستمز»

كتبت- منال عمر:

أعلن مصرف أبو ظبى الإسلامى مصر وذراعه الاستثمارى شركة "أبوظبى الإسلامى كابيتال، عن إدارتهما تمويلاً مشتركًا متوافقًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية لصالح شركة "جيزة سيستمز" وشركة "فاز للحلول المتكاملة "VAS Integrated Solutions"، التابعة لها، بقيمة تبلغ نحو ٥,٥ مليار جنيه، فى أكبر صفقة تمويل مشتركة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية فى مصر.

وجاء التمويل، بهدف إعادة تمويل التسهيلات القائمة بشروط أفضل وبتكاليف تمويل أقل، وذلك لدعم نمو وتوسع وتطوير أعمال شركات solutions التابعة فى المنطقة.

وجاء ذلك بضمان الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات (solutions by stc)؛ المتخصصة فى تمكين التحول الرقمى فى المملكة العربية السعودية والمنطقة، بحسب البيان.

وشارك فى التمويل عدد من البنوك الإقليمية، بالإضافة إلى مجموعة من البنوك الكبرى العاملة فى مصر، وهى الأهلى المتحد البحرين ووحدته المصرفة فى مصر، وABC البحرين ووحدته فى مصر، و أبوظبى التجارى بالإمارات وحدته فى مصر، بالإضافة إلى مصرف أبوظبى الإسلامى مصر، وذلك كمرتبين رئيسيين أوليين.

كما قام كل من بنك كريدى أجريكول مصر، وبنك الإمارات دبى الوطنى مصر، والبنك العربى مصر بدور المرتبين الرئيسيين وكذلك شارك بنك البركة مصر فى التمويل كبنك مشارك، وفق البيان.

ويقود ترتيب التمويل مصرف "أبو ظبى الإسلامي- مصر" بصفته وكيل التمويلات ووكيل الضمان ووكيل الاستثمار العالمى وبنك الحساب، بينما قامت شركة "أبو ظبى الإسلامى كابيتال ADI Capital"، بدور المستشار المالى ومسوق التمويل الأوحد.

وجاءت هذه الصفقة كأول تمويل مشترك ثنائى الهيكلة متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية فى مصر بصيغتى المضاربة والمرابحة، بهدف دعم توسعات الشركتين وفتح أسواق جديدة، وزيادة محفظة مشروعاتهما، والتوسع فى تقديم الحلول التكنولوجية المتكاملة فى عدة مجالات؛ منها الاتصالات والبنية التحتية والبترول والغاز والنقل والأبنية الذكية ومجالات التصنيع.

وقال محمد علي؛ الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمصرف "أبوظبى الإسلامى مصر"، إن "إدارتنا لأكبر صفقة تمويل إسلامى مشترك فى مصر تعكس بشكل كبير قدرتنا على توفير الحلول التمويلية المبتكرة لعملائنا، وتؤكد على ثقة المؤسسات الكبرى المشاركة فى التحالف".

وأشار إلى أن المصرف يسعى دائما إلى تلبية احتياجات المؤسسات الكبرى حتى تتمكن من تنفيذ خططها ومشاريعها بما ينعكس إيجابًا على خطط التنمية؛ وهو ما يعزز دورنا كداعم دومًا للاقتصاد المصرى بصفة عامة، وقطاع تكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة.

وقد قام بالاستشارات القانونية فيما يخص التمويل، مكتبا "بيكر ماكنزى" و"سرى الدين" كمستشارين عن البنوك المشاركة، بينما قام مكتب "إدلشو جودارد" و"مكتب شرقاوي" و"سرحان" بدور المستشارين القانونيين لشركة "جيزة سيستمز" وشركة "فاز للحلول المتكاملة".

مطالب لتجاوز أزمة التمويل وأسعار الخامات..

«ماكيت» من المطورين لإعادة بناء السوق العقارية

تقرير- صفاء أرناؤوط:

طالب عدد من المطورين العقاريين والمقاولين بحلول جذرية وسريعة لمواجهة التحديات الراهنة من ارتفاع أسعار الخامات وارتفاع أن معدلات الفائدة فى ظل انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

وفى هذا الإطار، قال المهندس أحمد عادل لطفى عضو مجلس إدارة مجلس العقار المصري، وعضو شعبة الإستثمار العقارى بإتحاد الغرف التجارية، أن هناك مناقشات تتم حاليا بين الحكومة ومجلس العقار المصري، لتخفيف وطأة ارتفاع أسعار مواد البناء على المطورين العقاريين، ومناشدتهم لتفعيل عدة آليات لتجاوز هذه الأزمة.

وأضاف لطفى للبورصجية أن تحديد أسعار السلع الرئيسية للمطورين ولو لمدة معينة على رأس هذه الآليات المقترحة، بالإضافة إلى توفير آلية أكثر سهولة لتمويل المنتج العقاري، وتمويل الوحدات تحت الإنشاء أيضا، بالإضافة إلى إنشاء مبادرة على غرار مبادرة القطاع السياحى بفائدة منخفضة لفترة محددة تيسيرًا على المطور.

وأضاف لطفى أن هناك توجها من المطورين العقاريين وزيادة كبيرة فى القطاع التجاري، لتلبية الطلب الكبير من العملاء خاصة على الجزء الطبي، مما سيؤدى إلى حدوث طفرة كبيرة فى التجارى والخدمي، وذلك بعد أن أثبتت هذه المشروعات نجاحها، وتحقيقها الكثير من العوائد والأرباح.

وأشار لطفى إلى قيام مجلس العقار المصرى بإرسال خطاب إلى رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، لتفعيل آلية البيع بالدولار، مؤكدا على أهميتها فى جذب العملة الأجنبية، مما يعود بالنفع على الدولة والمستثمرين العقاريين أيضا.

وناقشت وزارة الإسكان الأسبوع الماضى مع عدد من المطورين العقاريين بالسوق المحلى آليات تنفيذ المبادرة المقترحة لتصدير العقار المصري، سواء للمصريين بالخارج، أو العرب والأجانب، لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى السوق المصرية. وأكد الدكتور وليد عباس، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية لقطاع التخطيط والمشروعات أن مصر سوق واعدة للاستثمار العقارى، والفرص الاستثمارية فى مختلف المجالات، نظراً لما تشهده منذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، من نهضة عمرانية وحضارية غير مسبوقة، سواءً من خلال إنشاء المدن الجديدة، ولا سيما مدن الجيل الرابع، أو مشروعات الطرق القومية والبنية التحتية، وتطوير المناطق العشوائية، وتطوير القاهرة التاريخية، وغيرها من المشروعات التنموية المتنوعة.

ومن جانبه، قال المهندس داكر عبد اللاه عضو شعبة الاستثمار العقارى باتحاد الغرف التجارية وعضو لجنة التطوير والمقاولات بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن السوق العقارى المصرى يشهد حالة من الارتباك نتيجة لارتفاع سعر الدولار فى السوق الموازى وارتفاع اسعار مواد البناء بشكل كبير خلال الفترة الاخيرة مما ادى إلى عدم وضوح الرؤية فى تسعير بيع الوحدات .

وأضاف فى تصريحاته للبورصجية أن القطاع العقارى يعمل بنوع من التحوط نظرا لارتفاع اسعار الدولار و مواد البناء فى عمليات البيع ومنها شراء مستلزمات ومواد البناء بكميات كبيرة و وقف البيع فى بعض المشروعات أو تأجيل بيع بعض وحدات المشروع واعتبارها وعاء ادخارى يحافظ على سير العمل بالمشروع إذا ارتفعت الاسعار بنسب كبيرة غير متوقعة كما هو الوضع الحالى أو العمل على تقليل مدة الأقساط مع العملاء بحوافز مرضية .

وطالب بعدم بيع الأراضى بالدولار مرجعا ذلك بتحقيق أثر سلبى على السوق بشكل عام لانه سيفتح باب لجميع الشركات للتعامل بالدولار، وهذا ينعكس على ارتفاع الاسعار و زيادة الطلب على الدولار و ارتفاع سعره بالسوق الموازى .

واقترح بيع الأراضى للمطورين العقاريين بأقساط ١٠ سنوات ومقدم ٥٪ كما يفعل المطورون فى بيع وحداتهم للعملاء خاصة أن سعر الأرض يمثل ٥٠٪من تكلفة المشروع مع التسريع و فى منح التراخيص اللازمة لبدء المشاريع وحل التحديات التى تواجه التسجيل العقارى. و بالنسبة للمشروعات الجارى تنفيذها اقترح إعفائها لمدة عام جديد من ٥٠٪ من الفوائد المستحقة على الاراضى الخاصة بمشروعات التطوير العقاري.

ودعا أيضا إلى منح تسهيلات ائتمانية للمشروعات العقارى تحت الانشاء مثل إقراض البنوك لشركات التطوير العقارى مقابل الشيكات الآجلة من العملاء مع تحمل المطور فائدة البنك نظير قيمة الإقراض .

كما طالب بضرورة إلغاء رسوم الإغراق على واردات الحديد وفتح الاستيراد لاحداث توازن بالسوق و خفض سعر الحديد الذى تخطى سعر الطن فيه حاجز ٦٠ ألف جنيه، بالإضافة إلى منح مدد إضافية للمطورين فى تسليمات المشروعات الخاصة بالعاصمة الادارية وكذلك المشروعات الحكومية .

«كريد» تطلق ever new cairo باستثمارات 30 مليار جنيه بالتجمع السادس

أعلنت شركة كريد عن إطلاق مشروعها الجديد ever new cairo بالقاهرة الجديدة بمنطقة التجمع السادس بإجمالى استثمارات ٣٠ مليار جنيه، على مساحة ١٢٨,٥ فدان وهو مشروع إدارى تجارى سكنى يتم تنفيذه على ٤ مراحل إنشائية.

وقال المهندس أحمد منصور الرئيس التنفيذى للشركة أن كريد تستهدف تحقيق مبيعات بقيمة ٣٥ مليار جنيه من المشروع موضحًا أنه من المخطط البدء فى عمليات التنفيذ بمشروع «Ever New Cairo» فى ٢٠٢٥ وحتى ٢٠٣١، على أن يتم الإنتهاء من تنفيذ المشروع خلال ٧ سنوات، والبدء فى تسليم أولى وحداته فى ٢٠٢٩ على أن يتم البيع بالمشروع على ٤ مراحل.

وأضاف أنه يتم تنفيذ المشروع على مساحة بنائية تبلغ ٣٥٠ الف متر مربع لتنفيذها على ٥ مراحل، ويشمل منطقة سكنية مكونة من ٢١٠٠ وحدة سكنية مقسمة إلى ٥٠٠ فيلا تتراوح مساحتها ما بين ٢٠٠ إلى ٥٥٠ متراً مربعًا، وشقق كاملة التشطيب بمساحات متنوعة وعددها ١٦٠٠ شقة، فضلًا عن المنطقة المخصصة للوحدات التجارية والإدارية.

ويذكر أن cred تقوم بتطوير عدد من المشروعات فى شرق وغرب القاهرة متمثلة فى مشروع CLM وإيست سايد و١٦COM بالعاصمة الإدارية الجديدة ومشروع Ever بغرب القاهرة، بالإضافة إلى مشروعها الجديد «Ever New Cairo.

تجاوزت ١٦ مليار جنيه ..

ارتفاع مبيعات «مصر إيطاليا» 79 % خلال 2023

حققت شركة مصر إيطاليا العقارية إجمالى المبيعات التعاقدية للشركة ١٦,١ مليار جنيه ، مقابل ٩ مليارات فى عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها حوالى ٧٩٪، فى حين ان ما حددته الشركة للمبيعات هذا العام هو ١١ مليار جنيه وذلك وفقا لبيان صادر عن الشركة.

ووفقا لبيان أعلنت الشركة خلاله عن نتائج أعمالها، فإن حجم المبيعات تجاوز المستهدف بنسبة ٤٦٪، وقامت الشركة بضخ شهد عام ٢٠٢٣ بضخ استثمارات بقيمة ٢,١ مليار جنيه. وفقا لتطورات البناء وأعمال الانشاءات داخل مشروعات الشركة المختلفة، انتهت مصر إيطاليا العقارية فى ٢٠٢٣ من تسليم ١٠٥٢ وحدة فى لا نوفا فيستا وكايرو بيزنس بارك والبوسكو وكاى السخنة، كما يجرى حاليا الأعمال الإنشائية داخل مشروع البوسكو لإنشاء أكثر من ٣٠٠٠ وحدة.

وانتهت الشركة من بناء أكثر من ٦٠٠ شقة، بالاضافة الى ٣٠٠ فيلا تحت الإنشاء فى مشروع فينشى وسيبدأ تسليم الوحدات فى النصف الأول من عام ٢٠٢٤. بالإضافة إلى تسليم المرحلة الأولى من مشروع كاى السخنة والذى بدأ فى استقبال الملاك بعد اكتمال كافة المرافق والخدمات الخاصة بالمرحلة ومازالت المرحلة الثانية تحت الإنشاء.

وخلال العام الحالى وقعت مصر ايطاليا العقارية عقدين للمقاولات مع شركتى جروب للإنشاءات والأندلس للإنشاء والتعمير، بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه؛ لتنفيذ واستكمال الأعمال الإنشائية فى مشروعات «البوسكو سيتي» بالقاهرة الجديدة، و «البوسكو» و«فينشي» بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وشهد عام ٢٠٢٣ ايضا، إطلاق مشروع سولارى رأس الحكمة Solare Ras El Hekma– أول مشروع لشركة مصر إيطاليا العقارية فى الساحل الشمالي، والذى حقق نجاحًا كبيرًا منذ إطلاقه، حيث تم بيع جميع وحدات المرحلة الأولى خلال الساعات الأولى ، وبلغت إجمالى مبيعات المشروع ٤,٢ مليار جنيه بعام ٢٠٢٣. بالاضافة الى المشروع الادارى للشركة راديكال-١ Radical-١ الذى اطلقته الشركة هذا العام باستثمارات تصل إلى ٥,٦مليار جنيه ونجح فى تخطى المبيعات المستهدفة له لعام ٢٠٢٣.

«هايد بارك» تطلق آخر مراحل «تاون هاوس» بمشروع «جاردن ليكس»

أعلنت هايد بارك العقارية للتطوير عن إطلاق آخر مراحل التاون هاوس من مشروع جاردن ليكس وتضم ٦٠ تاون هاوس بالاضافة الى طرح ١٢ توين هاوس بمنطقة غرب القاهرة، وتضم المرحلة الأخيرة من التاون هاوس فى جاردن ليكس ٦٠ وحده بمساحات ٢١٥ متر وتوين هاوس بمساحات ٢٤٢ متر.

ووفقًا لبيان صادر عن الشركة فإنه من المتوقع تسليم الوحدات فى خلال اربع سنوات حيث يقع مشروع جاردن ليكس فى قلب مدينة السادس من أكتوبر، بالقرب من نادى الجزيرة الرياضي، ومول مصر، ومول العرب، وأركان بلازا، وجاليريا ٤٠، والمتحف المصرى الكبير، وعلى بعد دقائق من أهم الأماكن ومراكز التسوق والمدارس الدولية بمنطقة غرب القاهرة.

ويتم تنفيذ المشروع على مساحة ٦٩ فدانًا من تصميم شركةEklego العالمية ويضم مجموعة عصرية متنوعة من الشقق الفاخرة والدوبلكس ، وقد صممت المبانى بطريقة توفر أعلى مستوى خصوصية للسكان، بالاضافة الى موقف سيارات كبير يخدم كل وحدة ويضم المشروع أيضًا Club House ويتم التحكم فى الدخول والخروج من خلال ثلاث بوابات إلكترونية توفر الأمان لكل القاطنين.

ارتفاع الطلب يتحدى التضخم والفائدة..

القطاع العقارى «صلب» فى مواجهة التحديات الاقتصادية

تقرير- صفاء أرناؤوط:

ارتفاعات متتالية فى أسعار السلع والخدمات يشهدها السوق المحلى فى مصر نتيجة ارتفاع سعر العملة الأجنبية بالسوق الموازية وانخفاض قيمة الجنيه المصرى وارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة بالبنوك، كما تشهد أسعار سوق مواد البناء حالة من عدم الاستقرار تؤثر على أسعار الوحدات بالمشروعات العقارية، ولهذا ترصد «البورصجية» أداء السوق العقارى المصرى خلال ٢٠٢٣ فى ظل ارتفاع معدلات التضخم السنوى والتى سجلت ٣٥,٢٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وفقًا لبيانات صادرة عن البنك المركزى المصري.

حيث سجلت أسعار المشروعات ارتفاعاً جديداً وملحوظاً خاصة فى أسعار البيع والإيجارات بمشروعات المدن الجديدة بغرب وشرق القاهرة، وبالتحديد خلال الربع الأخير من العام لماضى ٢٠٢٣، وبالرغم من ذلك فالطلب على العقار فى تزايد ومازال السوق العقارى قادر على التكيف، حيث يقوم عدد من المطورين العقاريين بتعديلات فى الخطط البيعية لمشروعاتهم، من خلال الحصول على هامش ربح بسيط لتجنب حدوث تعثر أو خسائر، مع حدوث توقعات باستمرار الطلب على العقار خلال الفترة المقبلة وسط تحوط كبير من العميل والمطور وذلك وفقًا لتقرير صادر عن جيه إل إل للأبحاث والدراسات الاستشارية والعقارية.

ومازالت مدينة القاهرة الجديدة تسجل ارتفاعًا بأسعار مشروعاتها مقارنة بمشروعات غرب القاهرة وهو ما يؤكد زيادة القدرة الشرائية لعميل شرق القاهرة مقارنة بالغرب، حيث ارتفعت أسعار إيجارات الوحدات السكنية بنسبة ٣٠٪ فى القاهرة الجديدة ليبلغ متوسط معدلات البيع حوالى ٦٣٪ بالمدينة، بينما ارتفعت بنسبة ٢٥٪ فى مدينة أكتوبر ليسجل متوسط سعر البيع حوالى ٥٦٪.

ويؤكد المهندس أيمن سامي، رئيس جيه إل إل، أنه على الرغم من التوقعات التى تشير إلى حدوث تباطؤ مؤقت فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال عامى ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، نظرًا للتحديات الاقتصادية المستمرة التى تواجهها البلاد بما فى ذلك زيادة مستوى التضخم وارتفاع أسعار الفائدة ونقص النقد الأجنبى والقيود على الواردات، إلا أن قطاع العقارات المصرى بشكل عام يشهد حالة من الزخم الإيجابى ويستفيد من الأزمات والتحديات لإيجاد فرص للنمو.

وأضاف لـ«البورصجية»، أن الإعلان عن عدد من المشروعات العقارية خلال الفترة المقبلة بالقاهرة وغيرها من المدن الجديدة يدعم السوق العقارى ويخلق حالة من النمو والطلب الكبير على القطاع العقاري، مشيرًا إلى أن عام ٢٠٢٣ شهد إنشاء حوالى ٢٣ ألف وحدة سكنية ليرتفع مخزون الوحدات السكنية إلى ٢٦٨ ألف وحدة.

وتوقع ارتفاع عدد الوحدات إلى ٣٣ ألف وحدة خلال ٢٠٢٤ نظرًا لارتفاع الطلب على العقار وهو ما يؤكد قوة السوق العقارى وارتفاع معدلات على المشروعات العقارية.

بين مصر والأردن..

«المصرية للاتصالات» تتعاون مع «نايتل» لإنشاء الكابل البحرى «كورال بريدج»

كتب- أسامة محمد:

شهد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات توقيع اتفاقية تعاون بين المصرية للاتصالات أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر وأحد أكبر مشغلى الكابلات البحرية فى المنطقة، وشركة نايتل، أحد مزودى خدمات الاتصالات فى الأردن، وذراع الاتصالات لمركز العقبة الرقمي، لإنشاء الكابل البحرى Coral Bridge كورال بريدج، وهو أول كابل بحرى لربط الاتصالات بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية منذ نحو ٢٥ عاماً.

وقع الاتفاقية المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات، والمهندس إياد أبو خرما، الرئيس التنفيذى المؤسس لشركة نايتل، وذلك فى حضور السفير أمجد العضايلة سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى مصر.

يمتد الكابل البحرى «كورال بريدج» فى خليج العقبة لبناء جسر بحرى للاتصالات يربط مدينة العقبة الأردنية بمدينة طابا المصرية وإنشاء بنية تحتية قوية بين البلدين. ، وسيتم تصميم الكابل البحرى بأعلى المواصفات التقنية ليكون بمثابة مشروع رئيسى يربط بين البلدين، لما يتمتع به من مزايا تنافسية فريدة بفضل قصر المسافة بين نقطتى الإنزال، واحتوائه على عدد كبير من الألياف الضوئية تتيح تجميع ونقل الحركة الدولية بالمنطقة بسعات كبيرة لتلبية الطلبات المتنامية لتطبيقات الذكاء الاصطناعى ومراكز البيانات.

وسيسهم تنفيذ الكابل البحرى «كورال بريدج» فى تكامل المزايا التنافسية الجغرافية لجمهورية مصر العربية كمعبر رئيسى للحركة الدولية من الشرق الى الغرب والمملكة الاردنية الهاشمية كمعبر رئيسى لدول الشام والعراق ودول الخليج ونقطة التقاء رديفة بين آسيا وأوروبا، كما سيجمع ويوفر بدائل لحركة الاتصالات الدولية إلى أوروبا من خلال البنية التحتية المميزة لجمهورية مصر العربية ومن خلال مركز العقبة الرقمى المحايد والمجهز بأعلى المواصفات العالمية والذى يستضيف كبار مقدمى المحتوى والمشغلين الدوليين. ومن خلال هذا الربط، سيخدم الكابل البحرى السوق الأردنى والأسواق المجاورة عبر توفير حلول متكاملة من العقبة إلى أوروبا عن طريق الاستفادة من انتشار البنية التحتية البحرية المتنوعة والمتعددة وشبكة العبور القوية للشركة المصرية للاتصالات.

وأكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن إنشاء الكابل البحرى الجديد «كورال بريدج» بين مصر والأردن يعزز من الجهود المبذولة لتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ كما يأتى ثمرة للمباحثات التى تمت على مدار الفترة الماضية لتعزيز التعاون المشترك فى مجال البنية التحتية الرقمية الدولية؛ موضحا ان الكابل البحرى «كورال بريدج» يعد أول كابل بحرى يربط بين البلدين يتم تنفيذه منذ نحو ربع قرن؛ مشيرا إلى أن إنشاء الكابل البحرى الجديد يأتى استكمالا للجهود المبذولة لتعزيز قدرات مصر فى مجال البنية التحتية الرقمية الدولية فى ضوء تنفيذ استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز مكانة مصر كممر إقليمى للبيانات وتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافى الفريد الذى تتمتع به مصر والذى يجعلها نقطة تلاقى متميزة فى مجال كابلات الإنترنت البحرية على مستوى العالم.

من جانبه أعرب السفير الأردنى عن تقديره لهذا التعاون المثمر بين البلدين فى قطاع الاتصالات عبر الشركة المصرية للاتصالات وشركة نايتل، وبما يعكس التعاون البينى المتنامى ومتعدد المجالات بين الأردن ومصر، وحرصهما على تحقيق التبادل والتكامل فى قطاعاتٍ حيوية، الأمر الذى يتفق مع الرؤية التى يتبناها جلالة الملك عبدالله الثانى وأخوه فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسى لتعزيز أنموذج العلاقات الأردنية المصرية المشتركة والفاعلة فى المنطقة.

وعلق المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات قائلاً: «سعداء بالتعاون مع شركة نايتل لإنشاء الكابل البحرى الجديد بين مصر والأردن والذى أطلقنا عليه Coral Bridge نظرا لتميز خليج العقبة بالشعب المرجانية. يمثل الكابل ركيزة أساسية فى استراتيجيتنا نحو توسيع نطاق تواجدنا الدولى بدول الجوار اعتمادا على ما تتميز به المملكة الأردنية من موقع استراتيجى وخبرة شركة نايتل المتميزة فى البنية التحتية بالأردن».

وأضاف: ستشكل البنية التحتية الجديدة بين طابا والعقبة معبرا هاما لحركة الاتصالات الدولية بين آسيا وافريقيا وأوروبا، وإضافة لنقطة ارتكاز جديدة بمدينة طابا المصرية بشبه جزيرة سيناء والمخطط إنزال عدة كابلات بحرية بها. وتمتد الحركة الدولية إلى البحر المتوسط عبر عدة مسارات أرضية مؤمنة وتتصل الحركة بأى من الكابلات البحرية التى تمتد الى آسيا وأفريقيا وأوروبا مع تقديم ميزات تنافسية لشركائنا فى الشبكات الدولية للاتصالات.

من جانبه قال المهندس إياد أبو خرما الرئيس التنفيذى المؤسس لشركة نايتل: فخورون بإعلان هذه الشراكة مع الشركة المصرية للاتصالات، التى ستجعل الأردن ومصر وجهة اتصال مبتكرة بين الشرق والغرب. وتبرز موقع مركز العقبة الرقمى الاستراتيجى كنقطة تلاق محايدة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، يستفيد من البصمة المتنوعة للشركة المصرية للاتصالات وشبكة العبور المرنة. وسيوفر هذا التعاون حلاً تقنيا شاملاً يربط العقبة بأوروبا بسلاسة.

«فودافون مصر» تقدم خدمات الاتصالات الذكية لمشروعات «منصات للتطوير العقارى»

كتب: ابراهيم علي

وقعت شركة فودافون مصر اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة منصات للتطوير العقاري، تمهيدًا لتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة، التى تشمل خدمات التليفون الثابت والإنترنت فائق السرعة، عبر كابلات الألياف الضوئية "فايبر أوبتكس" فى عدة مشروعات عقارية تابعة لشركة منصات، يأتى ذلك فى إطار التزام فودافون مصر بتعزيز البنية التحتية للاتصالات فى مصر وتقديم خدمات متطورة ومتكاملة فى المشروعات الإدارية.

قام بتوقيع عقد الشراكة كل من محمود الخطيب رئيس قطاع الأعمال – فودافون مصر، والمهندس أحمد مسعود رئيس مجلس إدارة منصات للتطوير العقاري.

بموجب الاتفاقية تقوم شركة فودافون مصر بتطوير البنية التحتية التكنولوجية فى عدد من المشروعات التى تطورها شركة منصات، وتشمل مشروع "بوديا تاور" بالعاصمة الإدارية، ومشروع "اكسل"، ومشروع "اكليبس" بالتجمع الخامس ، ومن المتوقع أن تبدأ الخدمات فى مشروع اكليبس خلال عام ٢٠٢٥، وفى مشروع بوديا تاور فى عام ٢٠٢٥، بينما سيتم تشغيل خدمات مشروع اكسل خلال عام ٢٠٢٦.

تعليقًا على ذلك، قال أمجد نافع، رئيس قسم الشركات فى فودافون مصر: "تعتبر هذه الاتفاقية خطوة استراتيجية هامة فى رحلة تقديم خدمات ذكية للمجتمعات التجارية والإدارية فى مصر، فى إطار التزام فودافون مصر الراسخ بتحسين البنية التحتية للاتصالات وتقديم حلول متطورة باستمرار، والاستثمار فى تكنولوجيا المدن الذكية لتحسين تجربة المستخدمين فى مختلف التجمعات السكنية، بفضل الخبرة الواسعة التى ستمكّننا من تقديم حلول رقمية جديدة وفعالة للمشروعات التجارية والإدارية، وهذه الشراكة تعكس جهودنا المستمرة نحو تقديم خدمات مبتكرة ومتقدمة فى سوق الاتصالات المصري."

من جانبه، قال تامر فؤاد الرئيس التنفيذى لشركة منصات، إن شركة منصات تتعهد للعملاء بتقديم منتجات عقارية عالية الجودة ومنتجات ذكية تعمل على تسهيل استخدام الوحدات العقارية التجارية والإدارية داخل مشروعاتها، وتقديم حلول تكنولوجية لجميع عملاء المشروعات، وهى ضرورة حتمية للتماشى مع احتياجات العصر التكنولوجى الحديث التى تتطلب تسخير أحدث وسائل التقنية والابتكار للارتقاء بمستوى المشروعات العقارية المقدمة من شركتنا.

وأضاف أن استخدام التكنولوجيا الحديثة فى المشروعات العقارية تزيد من رضا للمستهلكين وتحقق ربحية أعلى لأصحاب الأعمال والمستثمرين، عن طريق توفير الاستهلاك فى الخدمات وتجنب الخسائر وإدارة المبنى بشكل أفضل.

يُشار إلى أن شركة فودافون مصر تتمتع بخبرة عالمية وكوادر فنية متميزة على أعلى مستوى، مما يمكّنها من تقديم حلول رقمية متنوعة بأعلى معايير الجودة، خاصةً فى مجال خدمات المدن الذكية، وحازت فودافون مصر على ثقة كبرى شركات التطوير العقارى فى مصر لتكون الشريك الأول فى هذا المجال. حيث تتكامل جميع خدماتها بشكل فعّال لتعزيز التكامل والتقدم فى البنية التحتية لهذه المشروعات، مما يسهم بشكل كبير فى تحقيق أهداف التنمية العمرانية والحضرية ودعم خطط التحول الرقمى فى مصر.

وتتمتع شركة منصات للتطوير العقارى بخبرات عقارية واسعة، ولديها عدة مشروعات استثمارية حيث أثبتت نجاحها على مدى السنوات العديدة فى تنفيذ عدة مشروعات استثمارية تلبى احتياجات مستثمريها وتلبى تطلعات عملائها بشكل فعّال. إذ تعتمد الشركة على شبكة قوية من شركات الاستشارات الهندسية المشهورة لمساعدتها فى تنفيذ أفضل المشروعات الاستثمارية فى مصر، ونجحت فى تحويل هذه المشروعات إلى منارات عقارية رائدة فى السوق المصري.

بعد فوزه التاسع ببطولة إفريقيا..

«إى فاينانس» تدعم منتخب كرة اليد فى «أولمبياد باريس»

كتب: ابراهيم علي

أعربت مجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، عن سعادتها بفوز منتخب مصر لكرة اليد بلقب بطولة أمم أفريقيا ٢٠٢٤ للمرة التاسعة فى تاريخه، بعد الفوز على الجزائر بنتيجة ٢٩-٢١، والتى سوف تؤهله إلى أولمبياد باريس ٢٠٢٤ بشكل رسمي، لا سيما وقد جاء الفوز المستحق لمنتخب مصر تحت رعاية مجموعة "إى فاينانس" للعام الثانى على التوالي.

وبذلك يواصل منتخب مصر لكرة اليد تفوقه المستمر، وكذلك باقى منتخبات كرة اليد فى ضوء الرعاية المقدمة لها من مجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، حيث قدمت الرعاية الشاملة للفرق الوطنية لكرة اليد للسنة الثانية على التوالي، وتشمل فريق الرجال والسيدات وفرق الشباب وذوى القدرات الخاصة (فريق الكراسى المتحركة)، والتى دعّمت من خلالها الفرق فى مشاركاتها الدولية والمحلية.

ومن جانبه تقدم إبراهيم سرحان الرئيس التنفيذى ورئيس مجلس إدارة مجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، بجزيل الشكر والامتنان والتهنئة لمنتخب مصر الوطنى وجميع المصريين للفوز بهذه البطولة، تأكيداً ودعماً للتفوق الإقليمى والإفريقى للشعب المصرى على مختلف المستويات ولا سيما المستويات الرياضية حيث تمتلك مصر أفضل الكوادر والكفاءات الشابة فى جميع المجالات والتى تمثل المستقبل الواعد لهذا الوطن ومركز القوة الكامنة لدعم التحوّل الرقمى والنمو الاقتصادي، باعتبار الشباب الفئة الأكثر تطلعاً للتطور التكنولوجي.

وأكد إبراهيم سرحان أن الرياضة أحد أهم أشكال القوى الناعمة للدولة، وقد أصبحت الرياضة جزء هام من أهداف التنمية المستدامة ومساهم رئيسى فى تحقيق التنمية والسلام، نظراً إلى دورها فى تشجيع التسامح والاحترام ومساهمتها فى تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات من بلوغ الأهداف المنشودة فى مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

وفى هذا السياق تسعى مجموعة "إى فاينانس" إلى دعم فرق كرة اليد المصرية والربط بين برامج الشباب والرياضة كجزء لا يتجزأ من أولوياتها الإنمائية، حيث تركز المجموعة فى خططتها لدعم الرياضة على محورين، أولهما الميزة التى تتمتع بها الرياضة فى مواجهة تحديات التنمية الاجتماعية، والثانى هو مساهمة الرياضة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالرعاية الصحية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والادماج الاجتماعي، والسلام والأمن.

تضم أفضل المؤسسات البريدية فى ١٦٠ دولة..

البريد المصرى يستضيف ورشة PRIME لبناء قدرات الدول الإفريقية

كتب- أسامة محمد:

استضاف البريد المصرى ورشة PRIME، والتى ينظمها المكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمي، لبناء قدرات الدول الإفريقية، وتحسين جودة الخدمات البريدية ضمن اتفاقية PRIME، والتى تضم نخبة من أفضل المؤسسات البريدية (الدولية والعربية) من ١٦٠ دولة، بالتنسيق مع اللجنة العربية الدائمة للبريد والاتحاد البريدى الإفريقى الشامل؛ وذلك بمقر المركز الإقليمى للتدريب البريدى بالقاهرة خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ يناير ٢٠٢٤، بمشاركة الخبيرة الدولية Cinzia Neri رئيسة برايم، والخبير الدولى Joni sunikka مدير العمليات فى برايم.

قال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري: إن هذا البرنامج التدريبى يأتى فى إطار اتفاقية PRIME لبناء قدرات الدول الإفريقية وتحسين جودة الخدمات البريدية إلى جانب سعى البريد المصرى الدائم نحو دعم تنفيذ إستراتيجية الاتحاد البريدى العالمى التى تهدف إلى بناء قدرات المؤسسات البريدية الإفريقية، لتقديم الخدمات بطريقة أفضل؛ وذلك استكمالاً للبرامج التدريبية المقرر تنفيذها فى إطار خطة التنمية الإقليمية للاتحاد البريدى العالمي.

وأوضح الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصرى أن ورشة PRIME تحمل أهمية كبيرة حيث إنها تتناول شرحًا لأفضل الطرق لقياس الأداء وجودة خدمة العملاء وطرق المحاسبة الدولية والعمليات التشغيلية، مشيرًا إلى أن البريد المصرى يسعى من خلال هذه الورشة إلى دعم تنفيذ مشروع المكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمي، بما يسهم فى النهوض بالفاعلية التشغيلية للدول الإفريقية، وتحسين جودة أداء خدمات التوصيل على مستوى الشبكة البريدية الإفريقية والعربية؛ وذلك لتلبية احتياجات عملاء التجارة الإلكترونية من الأفراد ومنصات التجارة الإلكترونية، وأيضا لتوفير خدمات الشحن بجودة عالية وبأسعار اقتصادية.

جدير بالذكر أن اتفاقية PRIME هى اتفاقية بين الدول الأعضاء بالاتحاد البريدى العالمي، والتى تضم نخبة من أفضل الخبراء بالمؤسسات البريدية الدولية من ١٦٠ دولة، ويتم إدارة اتفاقية برايم من خلال مقرها فى بروكسل "بلجيكا"، وقد انضم البريد المصرى إلى اتفاقية PRIME فى ٢٠١٨، وتهتم الاتفاقية بمساعدة الدول فى تقديم خدمات ذات الجودة المميزة هى Tracked , Registered, Express، وتهدف اتفاقية برايم إلى تطوير خدمات بريدية وحلول لوجيستية تخدم سوق التجارة الإلكترونية من المنصات والمتعاملين عليها سواء من (التجار أوالمشترين) من خلال تسهيل تبادل طرود التجارة الإلكترونية خفيفة الوزن بين الدول الأعضاء بجودة عالية وسعر تنافسي، ويشارك بالورشة ٧٨ متدربًا من ١٦ دولة عربية وإفريقية وهي: (مصر – زيمبابوى – قطر – السودان – الإمارات – ليبيا – سيراليون – مالاوي- بوتسوانا – المغرب – تونس – السعودية – كينيا – ليسوتو – أوغندا – اسواتيني).

الأزمة الاقتصادية تؤثر على الشراء..

معرض الكتاب «فسحة سعيدة»

كتب - رأفت كمال:

تتواصل فعاليات معرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته الـ ٥٥ فى مركز مصر للمعارض الدولية تحت شعار «نصنع المعرفة .. نصون الكلمة» وتستمر حتى ٦ فبراير الحالى وسط أجواء اقتصادية شديدة الصعوبة يعانى معها الناشرون والجمهور أثر الأزمة الاقتصادية وارتفاع سعر الدولار الذى انعكس بدوره على صناعة النشر بكاملها وأدى إلى ارتفاع كبير فى أسعار الكتب مع قدرة شرائية محدودة لمعظم الجماهير ورغم الاقبال الكبير على زيارة أجنحة المعرض والمشاركة فى أنشطته المختلفة والذى وصل إلى مليونى زائر فى ٦ أيام فقط إلا أن موازنات الشراء تقلصت لصالح أولويات أخرى.

وأكد الكثير من الزائرين على أن الأزمة الاقتصادية لها تأثير فى كل شيء ومن بينها أسعار الكتب ففى العام الماضى كان هناك ارتفاعًا كبيرًا فى أسعار الكتب وفى العام الحالى الوضع أسوأ من جهة ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية عند الجمهور رغم أنها فرصة سانحة لهم لاقتناء الكتب المميزة مع وجود هذا الكم من دور النشر ومحاولة بعضها عمل تخفيضات وعروض ولكن الأسعار تظل مرتفعة وتفوق ميزانيات المحبين للقراءة واقتناء الكتب.

من جانبهم يرى الناشرون أنه لا يجب القاء اللوم عليهم وحدهم فى ارتفاع أسعار الكتب لأن هناك متغيرات كثيرة خارجة عند إرادتهم وأنهم أصبحوا يعانون للاستمرار والصمود فى ظل الارتفاع غير المسبوق فى أسعار الورق والطباعة ومستلزمات الإنتاج وكذلك من تراجع القدرة الشرائية للجمهور بسبب الغلاء الذى طال كل شيء ومن ثم جعل الشراء ليس بالأولوية عند كثير من الناس فلم يعد لدى زوار معرض الكتاب قائمة مطولة للمشتريات وإنما أصبح لديهم اختيارات محدودة.

يقول عيد إبراهيم مؤسس دار إبداع للنشر هذه الدورة هى الأصعب لمعرض القاهرة الدولى للكتاب فالكتب سلعة ليست أساسية ومن ثم سيقلل كثير من الناس الموازنات المخصصة لها أو يلغونها من الأساس لتوجيهها إلى بنود أهم وهذا ظاهر بصورة كبيرة حاليًا فالمبيعات أقل بكثير من أى عام آخر فالناشر يعانى انعكاس ارتفاع سعر الدولار على أسعار خامات الإنتاج مثل الورق والطباعة وفى الوقت ذاته ارتفعت هذا العام أسعار إيجار الأجنحة فى معرض الكتاب مما مثل عبئًا إضافيًا على الناشرين مشيرًا إلى أنه رغم تقديم عروض وتخفيضات ولكن القدرة الشرائية للجمهور محدودة وأقل بكثير من الأعوام السابقة.

ويقول سعيد عبده رئيس اتحاد الناشرين المصريين أنه فى ظل الظروف الحالية حاولنا من خلال الاتحاد تقديم الدعم لدور النشر الصغيرة ونظمنا جناحًا مجمعًا تشترك فيه الدور الصغيرة التى يقل عدد إصداراتها عن ٥٠ إصدارًا والتى تهتم بالوجود فى المعرض باعتباره الأهم فى المنطقة والفرصة الأكبر لتسويق إنتاجهم فى الوقت ذاته معظم دور النشر المصرية والعربية تقدم عروضاً وتخفيضات كبيرة بهدف جذب القارئ وترويج المعروض من الإصدارات الجديدة والقديمة مشيرًا إلى اطلاق منصة تهدف إلى التعريف بدور النشر وإصداراتها وسبل التواصل معها وفى الوقت نفسه تكون ملتقى لجميع مدخلات الصناعة مثل منتجى ومستوردى الورق والمطابع المختلفة وكذلك المهن المرتبطة بصناعة النشر مثل المصححين اللغويين ورسامى الأغلفة .

وحول الأهمية الاقتصادية لمعرض القاهرة الدولى للكتاب يقول الدكتور هيثم الحاج على الرئيس الأسبق للهيئة المصرية العامة للكتاب أن المعرض يؤثر فى الاقتصاد فهو ليس حدثاً ثقافياً فقط بل قومياً ويؤثر فى الاستثمارات بشدة والكثير من الاتفاقيات تحدث فى المعرض على وجه التحديد كما أنه لا يؤثر فى جانب واحد بل فى جوانب عديدة من خلال توفير فرص عمل للشباب إن كان مع جهات حكومية أو مع دور النشر إن كانت مصرية أو عربية أو أجنبية، مشيرًا إلى أن المعرض يتيح الفرص أمام موزعى الكتب فى الدول العربية والأجنبية والتبادل بين دور النشر، مشيراً إلى فائدة سياحية من خلال الزائرين العرب والأجانب الذين يشاركون فى المعرض ويأتون لزيارته يقيمون فى الفنادق ويتسوقون من المحال المصرية .

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

4-2-2024
NO.312

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

المنتخبات العربية فى خبر «الكان»..

120 مليون جنيه فاتورة فيتوريا لـ«الخيبة الإفريقية»

كتب- عادل حسن:

غضب كبير يسيطر على الجماهير المصرية بعد الأداء المخيب لمنتخب مصر خلال بطولة كأس الأمم الإفريقية «الكان» فى كود ديفوار، وطالب الكثيرون بضرورة إقالة المدرب البرتغالى روى فيتوريا مدرب المنتخب خاصة أنه يكلف خزينة اتحاد الكرة مبالغ طائلة ورغم ذلك فشل فى تحقيق اللقب، وقد كشفت تقارير عن حصول فيتوريا من اتحاد الكرة، قرابة ٣ ملايين و٦٠٠ ألف دولار أى ما يعادل ١٢٠ مليون جنيه مصرى تقريبا، دون تقديم بصمة واضحة مع المنتخب أو الكرة المصرية.

وتولى روى فيتوريا مسئولية منتخب مصر منذ عام ونصف العام مقابل ٢٠٠ ألف دولار شهريا، ويمتد عقده حتى ٢٠٢٦ إلا أنه لم ينجح فى أول اختبار حقيقى وهو كأس الأمم الأفريقية.

وأصبح إجمالى ما حصل عليه فيتوريا من اتحاد الكرة كراتب شهرى فقط ١٢٠ مليون جنيه، بخلاف المكافآت والسكن فى أحد الفنادق الكبرى.

وفوّض مجلس إدارة اتحاد الكرة، حازم إمام عضو المجلس والمشرف على المنتخب الأول للتفاوض مع روى فيتوريا المدير الفنى للمنتخب لتخفيض قيمة الشرط الجزائى فى عقده وقيمته ٦٠٠ ألف دولار، بحيث يحصل الخواجة على نصف هذا المبلغ مقابل الرحيل.

ويحق لاتحاد الكرة فسخ التعاقد مع فيتوريا خلال فترة لا تزيد على ١٥ يومًا منذ توديع منتخب مصر كأس أمم أفريقيا، مقابل سداد شرط جزائى تبلغ قيمته راتب ٣ أشهر للمدرب البرتغالي، وبالتالى يحق لفيتوريا حال فسخ التعاقد فى الوقت الحالى بعد خروج مصر من أمم أفريقيا بكوت ديفوار تقاضى ما يقارب ٦٠٠ ألف يورو.

وفى حال عدم فسخ العقد مع الخواجة البرتغالى خلال مدة الـ١٥ يومًا، وفقًا لما ينص عليه العقد فمن حق فيتوريا الحصول على قيمة عقده كاملة إذا تمت إقالته بعد المدة المقررة.

وإلى جانب مصر، فشلت المنتخبات العربية فى المنافسة بجدية على لقب بطولة كأس أمم أفريقيا ٢٠٢٣، التى تتواصل منافساتها فى كوت ديفوار.

وودعت كل المنتخبات العربية البطولة، وكان المنتخب المغربى آخر المغادرين العرب من البطولة بعد خسارته أمام جنوب إفريقيا بهدفين نظيفين فى دور الـ١٦، وسبقه منتخب مصر بالخسارة أمام الكونغو الديمقراطية بركلات الترجيح، وكذلك المنتخب الموريتانى الذى خسر بهدف نظيف أمام الرأس الأخضر.

وودع منتخبا تونس والجزائر بطولة كأس الأمم الإفريقية من دور المجموعات بعدما جمعا نقطة وحيدة.

ويعتبر البعض أن المنتخبات العربية تضررت بشكل كبير من الرطوبة الخانقة التى صاحبت مبارياتها خلال النسخة الـ٣٤ من البطولة الأبرز فى القارة الأفريقية.

وفشل ممثلو العرب، باستثناء موريتانيا، فى تقديم نفس المستويات طوال مبارياتها فى البطولة بسبب التأثيرات السلبية للظروف المناخية من حرارة ورطوبة بشكل خاص.

وتعيش كوت ديفوار بداية فصل الصيف، مما يفسر نسبة الرطوبة المرتفعة فى جميع أرجاء البلاد، وبصفة خاصة فى العاصمة أبيدجان التى احتضنت مباريات منتخب مصر وأيضا فى مدينة سان بيدرو، حيث لعب منتخب المغرب، بجانب مدينة بواكى التى كانت مسرحا لمباريات منتخب الجزائر.

انضمت لقائمة الضحايا من الفنانات..

«ريهام سعيد» تفتح ملف «عمليات التشويه»

كتبت: ليلى أنور

يهتم أغلب الناس بتحقيق الكمال فى المظهر العام سواء فى تفاصيل الوجه أو شكل الجسم، وذلك نتيجة ظهور وانتشار عمليات التجميل، والتى من شأنها تغيير أو تصحيح بعض المعالم فى الشكل الخارجى للإنسان، إمّا نتيجة تشوهها، أو للتشبه بمظهر أحد الفنانين وغيرها من الأسباب الأخرى، لذا ينتظر من وراء إجراء العملية الجمال فقط، لكن ما يحدث فى الوسط الفنى يظهر عكس المتوقع تمامًا.

ريهام سعيد

أثارت صورة الإعلامية ريهام سعيد صدمة بالغة لرواد مواقع التواصل الإجتماعي، حيث نشرت صور وفيديوهات لها على صفحتها الشخصية بالإنستجرام، تكشف عن تشوه وجهها بعد عملية التجميل التى أجرتها مؤخرا.

وتضمنت الصور ظهور ريهام سعيد بملامح غريبة ومشوه وخاصة عند منطقة العين، وقالت ريهام باكية فى الفيديو، إنه تم حقن المنطقة بالفيلر وأصبحت مثل الشيطان.

وتبادلت الاتهامات بين ريهام والطبيب اللبنانى الذى أجرى لها العملية، والذى قام بنشر صورها قبل عملية التجميل ليوضح علامات الشيخوخة وترهلات قبل عملية التجميل.

وردت عليه ريهام سعيد بنشر فيديو لها توضح من خلاله إصابة وجهها بتشوهات بعد عمليات التجميل قائلت: يعنى وصل بيك الإجرام أنك تشوهنى وتموت ٢ ستات قبلى وتحط صورة لواحدة مختلفة وتقول أنها انا؟ ده أنا كنت زى القمر قبل ما أجيبلك.

وأضافت: أنا هارفع عليك قضية وهابطلك طب عشان إنت بتاذى ناس كتير أوى أنت أبعد حاجة عن أنك تكون دكتور، وتابعت أنا بحذر الناس كلها من التعامل معاه.

واختمت: يا جماعة اوعوا حد يتعامل معاه، بوظ الناس فى لبنان رايح أربيل يبوظ الباقي.

ريهام سعيد لم تكن الأولى التى وقعت فى فخ عمليات التجميل الفاشلة فقد سبقتها فنانات أخريات نالن من التشوه وتغيير الملامح نصيبهن؛ ما أدى لانتقاد الجمهور لهن بعد تغير ملامحهن ومنهم...

حورية فرغلى

تعرضت الفنانة حورية فرغلي، لحادث سقوطها أثناء ممارستها رياضة الفروسية، حيث سقطت من أعلى الحصان بعد أن قفز فى الهواء، بعدما فوجئ بقطتين تتشاجران أمامه، لتسقط حورية ويسقط فوقها الحصان، مسبباً تحطم بالكامل لأنفها وإصابتها بالديسك، وتسبب فى إجرائها لـ ٢٧ عملية جراحية حتى تماثلت للشفاء.

ميسرة

كما خضعت الفنانة ميسرة إلى عمليات التجميل، التى أجرتها و تسببت فى تشوه ملحوظ فى أنفها و وجهها؛ مما اضطرها للسفر إلى سويسرا حتى تعالج التشوه الناتج عن الخطأ الطبي.

سعاد نصر

دخلت الفنانة القديرة سعاد نصر أحد مستشفيات القاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٦، لإجراء أحد عمليات التجميل الخاصة بشفط دهون، وفوجيء جمهورها بدخولها فى غيبوبة بعد إعطائها جرعة مخدر، وحاول الأطباء التدخل بالأمر ومعالجتها، إلا أن حدثت لها مضاعفات ملحوظة أدت إلى هبوط حاد فى الدورة الدموية، واستمرت الغيبوبة لمدة شهر و رحلت عن عالمنا بهدوء تام.

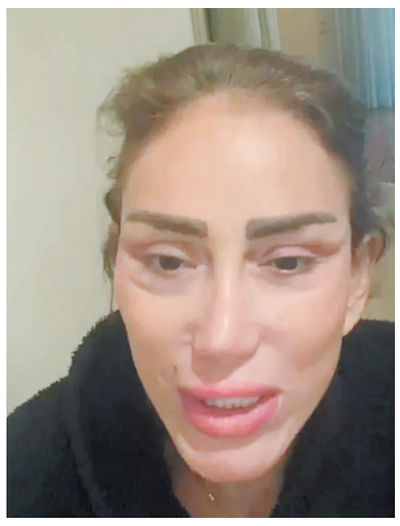

إليسا

مكشفت المطربة اللبنانية إليسا، عن موقفها من عمليات التجميل، قائلت: اتخذت قرارًا بالتوقف عن إجرائها بعد أن شوهت وجهها، مؤكدة أنها فى فترة ما كانت لا تستطيع أن تنظر إلى نفسها فى المرآة.

نوال الزغبي

فيما خضعت الفنانة نوال الزغبى منذ بداية ظهورها إلى عدد من عمليات التجميل، ولكن لا يوافقها الحظ وشوهت فمها، حيث فاجأت جمهورها بصور جديدة لها وقد أجرت عملية تجميل جديدة وبدت مختلفة كثيرًا عن مظهرها الذى تعود عليه الجمهور.

حلا شيحة

صرحت الفنانة حلا شيحة عن خضوعها إلى عملية تجميل قائلة: أجريت بالفعل بعض التجميل وكانت لحظة جنان كنت أريد أن أرى شكلى متغيرًا، ولكنى ندمت عليها وتضايقت من شكلى بعد العملية. وتابعت: لن أخوض تجربة التجميل مرة أخرى أبدًا.

دينا بطمة

تعد المطربة المغربية دنيا بطمة، من الشخصيات الإعلامية المشهورة فى المغرب والوطن العربي، وتفضل دائمًا الظهور بشكل جذاب ومختلف، إضافة إلى تنوعها فى اختيار ملابسها وتسريحات شعرها التى تبرز جمالها وتجعلها تلفت الأنظار

تاسع أهم مستثمر صناعى بالعالم..

«إمبراطور نيجيريا».. أغنى رجل فى إفريقيا

كتبت: دعاء سيد

بالرغم من الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التى تعيش فيها نيجيريا منذ فترة طويلة، تصدر رجل الأعمال النيجيري، أليكو دانجوتى قائمة «فوربس» لأغنى أغنياء إفريقيا للعام الثالث عشر.

ولم يقتصر الأمر على كونه أغنى رجل فى أفريقيا، حيث يعد دانجوتى من أكبر أثرياء العالم بثروة تتجاوز ١٠ مليار دولار.

ووفقًا لهيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي سي»، تبلغ ثروة المليارديرات العشرين المدرجين فى قائمة «فوربس» حوالى ٨٢,٤ مليار دولار، بالرغم من أن القارة السمراء واحدة من أصعب الأماكن فى العالم لتكوين والاحتفاظ بثروة تبلغ قيمتها مليار دولار»، وهو ما أشارت إليه مجلة «فوربس» الأمريكية.

وقالت «فوربس» إن ثروة دانجوتى ارتفعت بمقدار ٤٠٠ مليون دولار خلال العام الماضي، حيث جمع رجل الأعمال البالغ من العمر ٦٦ عامًا ثروته من الأسمنت والسكر.

كان قد افتتح دانجوتى العام الماضى مصفاة لتكرير النفط فى لاجوس، التى تعتبر المركز الاقتصادى لنيجيريا.

وأوضحت فوربس إن دانجوتى احتفظ بتصنيفه الأول فى القارة، على الرغم من انخفاض قيمة «النيرة» النيجيرية، والتى هوت منذ أن تولى بولا تينوبو منصب الرئيس النيجيرى فى مايو، بعد انتخابات مثيرة للجدل.

يعد دانجوتى من أبرز رجال الصناعة فى نيجيريا والعالم، وقد صنفته «فوربس» بأنه تاسع أهم مستثمر صناعى فى العالم؛ بما فى ذلك بلدان افريقيا، ويمتلك دانجوتى شركة «دانجوتى للأسمنت»، كما أنه يعتبر رئيس مجموعة «دانجوتي» التى تعمل فى العديد من بلدان أفريقيا مثل بنن وإثيوبيا والسنغال والكاميرون وغانا وجنوب أفريقيا وتوغو وتنزانيا وزامبيا.

وتتركز أنشطة مجموعة «دانجوتي» على قطاعات السكر والأسمنت والطحين، لكنها تحرص على تنويع استثماراتها والدخول فى مجالات أخرى مثل العقارات والاتصالات والصلب والنفط والغاز، مما تسبب فى ارتفاع قيمة العائدات السنوية للمجموعة لـ ٣ مليارات دولار، كما ساعدت فى خلق عديد من فرص العمل على مستوى القارة السمراء.

توظف مجموعة «دانجوتي» أكثر من ٣٠ ألف شخص، وتأسست المجموعة فى عام ١٩٨١ كمؤسسة تجارية لاستيراد السكر والأسمنت والأرز ومصايد الأسماك وغيرها من السلع الاستهلاكية للتوزيع فى سوق نيجيريا، ثم انتقلت المجموعة إلى التصنيع فى التسعينيات، بدءًا بالمنسوجات، وانتقلت إلى طحن الدقيق، وتصنيع الملح وتكرير السكر بحلول نهاية العقد. انتقلت الشركة بعد ذلك إلى إنتاج الأسمنت، ونمت بسرعة وانتقلت إلى بلدان أفريقية أخرى.

كانت قد أشارت وكالة «بلومبرج» الاقتصادية إلى أن دانجوتى مسلم الديانة ومن خريجى الأزهر الشريف، وهو يُدير إمبراطورية صناعية وإنتاجية متنوعة تتخذ من مدينة لاجوس بجنوب نيجيريا مركزًا لها، وكان قد دخل مؤخرا فى استثمار ضخم لتكرير النفط فى نيجيريا بتمويل استثمارى رأسمالى قيمه ٢٠ مليار دولار.

وعلى الجانب الأخر، احتفظ رائد الأعمال الجنوب أفريقى وقطب السلع الفاخرة، يوهان روبرت، بالمركز الثانى فى قائمة أغنى شخص فى افريقيا، بينما جاء نيكى أوينهايمر، الذى كان يمتلك شركة «دى بيرز» أكبر مُنتج للألماس فى العالم فى المركز الثالث فى القائمة.

يُشار إلى أنه يوجد أربعة مليارديرات آخرين من جنوب أفريقيا فى قائمة «فوربس» للأثرياء فى أفريقيا، تليها مصر بخمسة أشخاص، ثم نيجيريا التى يوجد فيها أربعة أشخاص، والمغرب اثنين، ثم كلًا من الجزائر وتنزانيا وزيمبابوى بعدد ملياردير واحد فى كل منها.